

# الكتاب الثالث

السودان من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٨٥

## الفصل الثامن

### الثورة المهدية لغاية قرار إخلاء السودان

ان السودان في الوقت الحالى تحده جنوبا بلدة نيمول نجوار دوفيله وتبلغ مساحته مليون كيلو متر مربع .

وعلى الرغم مما أصاب مساحة السودان الجغرافية من نقص وزيادة وتقلبات كبيرة أوجدتها الظروف العسكرية والسياسية منذ عهد محمد على خصوصا من ناحية الجنوب ( البحيرات وممالكها ) ، والشرق والجنوب الشرقى ( أراضي البحر الأحمر والمحيط الهندى ) ، فان مدلول كلمة ( السودان ) لا يزال الى اليوم مبهما . فالانجليز في كتاباتهم يخلطون بين السودان والنيل ووادي النيل ، والمصريون يطالبون تارة « بالسودان » وطورا « بوحدة الوادى تحت تاج واحد » .

وكانت أنشئت لأول مرة في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢ في مصر وزارة « السودان وملحقاته » . وفي نفس السنة اعتبر الكولونيل ستيوارت الملحقات جزءا من السودان في تقريره الشهير الذى وصف فيه حدوده : « ان حدود السودان المصرى ، في سنة ١٨٨٢ ، هي كالاتى : تبتدىء الحدود بالقرب من رأس بناس على البحر الأحمر وتسير على درجة ٢٤ من

خط العرض الشمالى حتى تصل الى نقطة غير مائة بين ليبيا والصحراء الكبرى . ومن هذه النقطة تتجه نحو الجنوب الغربى حتى ملتقى الزاوية الجنوبية الغربية من دارفور . ومن هناك تنحدر رأسا الى الجنوب لغاية الدرجة ١١ من خط العرض الشمالى ، ثم تتجه نحو الجنوب الشرقى من طريق موبوتو وبحيرة نيازا حتى تصل الى مدخل بحيرة فكتوريا نيازا . عندئذ تصعد الى الشمال الشرقى ، مشتملة على مديرية هرر ، حتى تبلغ المحيط الهندى عند رأس جردفواى ( أوجردفون ) ، ومن هناك تتبع ساحل البحر الأحمر لغاية رأس بناس » .

أى أن مساحة السودان المصرى كانت تعادل مساحة فرنسا وألمانيا وأسبانيا مجتمعة .

والواقع أن سياسة التوسع المصرى فى السودان كان قطبها الذى تدور حوله : النيل ومنابعه . وكانت تهدف الى تكوين كتلة متجانسة متأسكة تؤلف بينها وحدة اللغة والدين والثقافة .

ولكن التدخل الأوروبى فى أفريقيا وسياسة « التقسيم » كان لهما القسط الأكبر فى إيجاد عوامل التحلل والتفكك فى مصر نفسها وفى إمبراطوريتها السودانية .

#### ١ - أسباب الثورة

كانت مصر والسودان منذ أواخر عصر اسماعيل فى حالة « هيجان » وكانت أسباب الاستياء العميقة فى مصر تؤدى حتما الى الثورة العامة ولكن هذه الأسباب كانت فى السودان سطحية فى مجموعها لا تؤدى الا الى ثورات وقلاقل محلية متقطعة لولا الروح الدينية التى انتظمتها ونفخت فيها .

جند المهدي أتباعه وأعوانه من أشد عناصر السودان تأخرا وأكثرها تعلقا بالبدع والخرافات والعقائد الساذجة : البقارة والدرأويش .

البقارة أو رعاة البقر كانوا من أكبر تجار الرقيق في الغرب وقد أصابهم خسارة كبرى من جراء تصرفات غردون العاشمة ضد النخاسة .  
وحسبنا أن نذكر أن عثمان دجنة أفضل قواد الخليفة في السودان الشرقي ابان الثورة كان أيضا من تجار الرقيق الذين أرهقهم غردون وصادر أملاكهم و ثروتهم (١) .

أما الدراويش فقد وصف الكولونيل ستيوارت في تقريره المرسل من الخرطوم ، بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، نظام الفقهاء والدراويش المؤيدين لهم ، ومذهبهم . قال ستيوارت ان الفقهاء كانوا يفرضون ضريبة على العرب ويأخذون منهم الأموال والهبات نظير علاجهم أو القضاء على عقم النساء والحيوانات وما شاكل ذلك من طرق التدجيل والتطب . وقد أصبح الفقهاء مع الزمن أغنياء ذوى نفوذ .

وكان الفقيه يستخول الدراويش ويتخذ منهم حشما يتعهدون ماله ويعلمون شأنه وكان الدراويش يتسابقون لخدمته جبا في الكسل والبطالة وتهربا من الضرائب . لأن الحكومة رغبة منها في مصانعة السكان والتقرب اليهم كانت أتت عملا آخرقا باعفائها الفقهاء والدراويش من دفع الضرائب فانتشروا في كل قرية وفي كل قبيلة بالسودان وكانوا هداة الشعب الروحانيين ومعلمى الشيبية ، وكانوا يرغمون الناس على دفع ضريبة « عشرية » وليس أدل على تغلغلهم في الحياة العامة وقوة نفوذهم من أنه في قبيلة دابازنة ، في جنوب القصارف ، كانت القرى التابعة للفقهاء لا تقل عن ٦٣ . وقد نتج عن ذلك أن الأهالى لم يكن فى استطاعتهم دائما الانفاق على الفقيه ودراويشه ودفع ضرائب الحكومة فى الوقت نفسه .

كان أنصار المهدي اذن يكونون أغلبية الشعب وان لم يكونوا من

---

(١) قال غردون : « ان بيضة الثورة الحالية قد وضعت فى خلال الثلاثة الاعوام التى أتبع لى فيها ان أحكم السودان على مبادئ غير المبادئ التركية » .

خياره وأفضله . وكانت المدائن المصاحبة لمجرى النيل خصوصا من سنار الى دنقلة ، حيث استأصلت المدينة المصرية منذ ستين عاما ، يتألف من عناصرها الحضرية التي تؤيدها بعض عناصر البدو ، حزب المقاومة . وهذه العناصر السودانية والمصرية من جند ، وتجار ، وموظفين ، ورعية ، كانت لها طوال الشهور والسنين في الثورة مواقف رائعة من البطولة والتضحية .

## ٢ - عبد القادر هلمى في المرداه :

كان غردون استقال من وظيفة حاكم عام السودان في يناير سنة ١٨٨٠ ، فعين مكانه ، في مارس سنة ١٨٨٠ ، محمد رؤوف باشا . وقد ذهب بجمية رؤوف محمد مختار ومحمد عزت وضباط آخرون لدرس مناطق الحدود من الحبشة لغاية مصوع ووضع خرائط للمناطق التي لم تكتشف .

وفي تلك الأثناء رفع المهدي راية العصيان وقد زادت هزيمة راشد بك في قدير ( ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ) الحالة السياسية والعسكرية في البلاد تعقيدا .

والذى لا ريب فيه أن رؤوف باشا لم يكن حازما في علاج الموقف في بدايته ، وكانت حكومة القاهرة من ناحيتها ، أمام التهديد الانجليزى ، عاجزة عن مده عاجلا بالمعونة اللازمة ، مما ساعد على تقوية المهدي وازدياد نفوذه في نظر العامة التي أصبحت تعتقد في « رسالته » .

شرعت من ذلك الوقت البقارة والدرراوئش تلتف حول رايته لمحاربة « الكفار » و « المشركين » سواء في ذلك الأتراك ( المصريين ) أو الأوربيين المسيحيين الذين وفدوا على السودان منذ بيكر والادارة المختلطة وكان لهم القسط الأوفى في اسقاط هبة مصر ومكاتها في السودان .

وقد فطنت الحكومة المصرية الى خطورة الموقف فاستدعت رؤوف باشا

وعينت مكانه عبد القادر باشا حلمى وهو من خيرة قوادها .

وفى أثناء الفترة التى انقضت بين استدعاء رؤوف ( ٤ مارس ١٨٨٢ )  
ووصول عبد القادر ( ١١ مايو ) قام جيجلر باشا الألمانى ، الذى كان  
عينه غردون مديرا عاما لمصلحة البرق ( التلغرافات ) ، بأعمال وكيل  
الحاكم العام بالخرطوم . وكان هذا الموظف كعظم الأوربيين ، تنقصه  
الكفاءة والاخلاص فسرعان ما أبرق الى القاهرة بأن الحالة لا تستدعى  
ارسال فرق جديدة ، وأرسل فى نفس الوقت حملة الى النيل الأبيض  
كانت هزيمتها سببا فى استفحال الثورة فى هذا الصقع .

وفى أغسطس ( ٨٢ ) ترك المهدي قدير ميمما الأبيض عاصمة  
كردفان فوصلها فى ٣ سبتمبر . وقد جرت أمام المدينة موقعة هزم  
فيها المهدي وخسر زهاء ١٠٠٠٠٠ رجل فعول على ضرب الحصار حول  
الأبيض وباره .

وكانت هذه أول ضربة أصابت المهدي ، وبيننا ذلك كان عبد القادر  
حلمى ، وهو من أوسع الرجال خبرة ودراية بشؤون الحرب  
والتنظيم <sup>(١)</sup> ، لا يفتر يعمل على تدعيم وسائل الدفاع عن الخرطوم  
واعادة تنظيم البلاد وفقا لأحدث الطرق وذلك على الرغم من قلة  
موارده وانقطاع كل معونة من القاهرة خصوصا فى أشهر الحرب  
الانجليزية والاحتلال من يولية الى سبتمبر .

وكان عبد القادر باشا يدرك بصائب فكره ان نجاح المهدي يرجع  
الى انتصاراته غير المنتظرة على جيوش نظامية والى دعايته الدينية  
الكاذبة وتسلطه على عقول الجماهير الساذجة فشرع يتصل بزعماء البلاد

---

(١) تكلم أمين باشا فى مذكراته عن عبد القادر بمناسبة زيارته له  
فى الخرطوم فى مارس سنة ١٨٨٢ قال : « تبدو على عبد القادر سما  
الذكاء العالى وقد تلقى العلم فى أوروبا ، وتبحر فيه ، وهو يجيد  
الفرنسية ويتكلم الألمانية » .

ومشايحها ويوزع عليهم رسائل يثبت فيها العلماء بنصوص من القرآن والحديث بطلان دعوة المهدي . وكان في الوقت نفسه القوة المحركة للدفاع ، لا يكتفى بقيادة الجند بنفسه وضرب العصاة في ناحية سنار بل يرسل الحملات في كل جهة بقيادة خيرة ضباطه ليحول دون انتشار الثورة واتساع رقعتها .

ولكن كان لابد من التفكير في فك الحصار عن البحر الأبيض عاجلا وكان لا يبرح يطالب القاهرة بارسال تجنيدات قوية عديدة تمكنه من الزحف الى هذه المنطقة البعيدة على أن يترك جيشا « للتغطية » وراءه .

وكانت الأبيض محاصرة منذ سبتمبر ولكن عبد القادر لم تصله من القاهرة النجدة الأولى الا في ديسمبر ، وذلك أن أول اجراءات الاحتلال كان حل جيش عرابي نظامي فكانت الفرق الجديدة المجندة المرسلة الى السودان ، ضباطا وجنودا ، تعوزها الدربة والامام الكافي يفنون الحرب .

فلم يكن أمام عبد القادر الا أن يعول على نفسه ويستغل الى أقصى حد موارده المحدودة ، فعزل جيش المدينة ( الخرطوم ) في معسكر على الضفة الغربية من النيل ، وكان الحاكم العام يقوم بنفسه باعطاء دروس للضباط وتلقين الجند بمبادئ الفنون العسكرية وتدريبهم على التمرينات البدنية واصابة الأهداف ( ضرب النار ) .

وقد كتب ستيوارت الرقيب الانجليزي في أواخر ديسمبر يقول :  
« ان التعليم يستمر وأن بعض الجنود قد ساروا بخطى واسعة في طريق التقدم » .

وكانت خطة عبد القادر التي كشف عنها ستيوارت ترمى بمجرد الانتهاء من جمع جيش مؤلف من ٥٠٠٠ جندي وتعليمه وتدريبه الى

اتخاذ الطريق الذي يذهب من الخرطوم الى الأبيض ويمر ببارة وبلاد  
قبيلة الكبابيش البسة الموالية للنفوذ المصرى .

وكان عبد القادر يعد عدته وعديده من جمال ومدافع جبلية وميرة  
وذخيرة ليضمن نجاح حملته .

وفى رأى بعض المؤلفين كانت خطة عبد القادر ترمى الى حشد  
جيش أكبر لا يقل عدده عن ١٥٠٠٠ أو ٢٠٠٠٠ مثلا ليتمكن من  
ترك عدد كبير منه يكفى لحماية الطريق الطويل الذى يفصل الخرطوم  
من الأبيض . وفى حالة عدم وصول العدد المطلوب ( من القاهرة )  
كان مصمما على البقاء بقواته متحصنا فى الخرطوم وفى سنار ، وعلى  
اقامة تحصينات حول كردفان لعزل أنصار المهدي ويدع الثورة تآكل  
بعضها فى غرب السودان . ولاشك أن فصل قوى المهدي الروحانية  
والمادية عن مناطق النيل الخصبة ومراكز الجاذبية فيها كان سيؤدى  
حتمًا الى تحللها وموتها .

وعلى أية حال كان المهدي لا يقر له قرار وفى حالة زعج مستمر لعلمه  
باتساع مذاهب عبد القادر الفنية والأدبية بدرجة أنه كان يوصى  
أنصاره بالدعاء بصوت عال فى ختام كل صلاة :

اللهم يا قوى يا قادر اكفنا شر عبد القادر

ولكن وجود الانجليز فى مصر لم يكن من شأنه تذليل المهمة  
لعبد القادر . وقد كتب الجنرال ولسن ، فى ٢٨ أكتوبر ، يقول ان  
الجيش المصرى قد تم تحطيمه وأن الحكومة المصرية لا تملك الوسائل  
الكافية لصد تقدم المهدي .

ولأجل أن تتبين ماهية هذا التحطيم ونتائجه المحتمومة فى السودان  
يجب أن نذكر ما كان كتبه شريف باشا الى القنصل ماليت بتاريخ  
٢١ أكتوبر : « ان السلطات العسكرية البريطانية تدمر ذخيرتنا

واعتادنا الحربى . ولاشك أن اجراء كهذا كان من الممكن تبريره كل التبرير وقت أن كان الجيش العاصى تحت السلاح . أما الآن فيلوح لى أنه لاسييل الى تبريره (١) .

وفى أول يناير سنة ١٨٨٣ أبرق عبد القادر الى الخديوى طالبا ارسال فرقتين أخريين لتأليف قوة احتياطية فى الخرطوم .

ومما جاء فى هذه البرقية « أنه ترتب على تأخر ارسال الجنود استفحال الثورة فأصبح من الضرورى ايجاد نقطة ارتكاز للفرق الذاهبة لانقاذ بارة وكردفان » .

وفى اليوم ذاته قرر عبد القادر الذهاب الى المسلمية ليقود الجنود بنفسه ويطهر جميع المنطقة الكائنة بين سنار ورائة . لأن أحمد المكاشفى ، وهو من أكبر أنصار المهدي ، كان قد تمكن قبل وصول عبد القادر ( ٧ يناير ) من قطع المواصلات بين سنار والمسلمية وقل القوات المصرية .

وكان القائد المصرى يريد اخماد الحركات المتفشية فى الأقطار المجاورة قبل الزحف على الأبيض ويرى أن فقدان هذه المدينة بفرقتيها السودانيتين ومستودعاتها الواسعة من مدافع وذخيرة نكبة لاطاقة لنا بها ستتضاعف من جرائمها مصائبنا فى الحرب .

وبينا هو فى سنار يحارب ويسوس ويدبر اذ وصله ( فى أواخر يناير سنة ١٨٨٣ ) برقية من الخديوى توفيق يأمره فيها بحشد قواته كلها فى الخرطوم وانتظار وصول بعض كبار الضباط من القاهرة . ولما كان عبد القادر يجهل أن أولئك الضباط هم هيكس وأعوانه الأوربيون بادر بالرد على الجناب العالى بأن الثورة قائمة فى بعض أراضى المديرىات

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ . مجلد ٣٤٤٢

الشرقية وأن الجنود اذا انسحبت تخرجت الأمور للغاية ، وان جيش الأبيض اذا لم يتحرك في الحال لاتقاذ المدينة ضاعت وضاعت معها دارفور .

وقد أيد الكولونيل ستيوارت في برقية له الى قنصل إنجلترا بالقاهرة ، بتاريخ ٢٦ يناير ، كل أقوال عبد القادر وزاد « بأن الحالة أصبحت في منتهى الخطورة وأن الخديوى يجب عليه أن يترك عبد القادر وشأنه » .

ولكن ستيوارت كان في ناحية وكان الخديوى ومستشاروه الانجليز في القاهرة في ناحية أخرى ، وقد أفهموه أن عبد القادر يطمح الى الاستقلال في السودان ، وذلك تحقيقا لخطة مدبرة في وزارة الخارجية الانجليزية (١) .

(١) يتضح من البحث في سجلات عابدين أن أحمد حمدي بك ياور جناب الخديوى كلف بالسفر الى الخرطوم في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ « ليقابل الكولونيل ستيوارت ويعلم ان مأموريته ( حمدي ) ليست سوى مشاهدة الأحوال والعرض عنها ( كذا ) للأعتاب الكريمة . . . ويستحضر عبد القادر باشا الى الخرطوم ويسلمه الأمر العالى بالفناء نظارة السودان وانفصاله عن حكمدايتها وحلول علاء الدين باشا مكانه في الحكمداية . . . »

وفي ١٧ ربيع أول سنة ١٣٠٠ هـ ( ٢٦ يناير سنة ١٨٨٣ ) أرسلت ارادة سنية برفية الى حمدي بك ليخبر سرا علاء الدين باشا بأن يراقب حركات وأحوال الكولونيل ستيوارت ويرسل بها تليفرافات شفوه « . وقد جاء في أول تقرير له ( برفية ٢٦ فبراير سنة ٨٣ ) ما يأتى : « حينما كنت مع سعادة هكس باشا في الطريق كان يسأل من المسافرين عن الأحوال ولما يخبروه بتحسن الحالة يرى عليه علامات الكدر حتى أن سعادته قال ذات يوم اذا كان الأمر كذلك فلا فائدة في حضوري من لندرة » .

وظاهر من التقارير الأولى أن مبعوث الخديوى كان لا يميل الى عبد القادر باشا والكولونيل ستيوارت ، ولكنه أمام سلطان الحوادث وأعمال عبد القادر اضطر الى تغيير وايه ومطالبة الخديوى بابقائه .

جاء في تقرير ١٦ مارس : « . . كذا علم أن سعادة عبد القادر باشا لما حضر للخرطوم تشبث باجراءات نافعة نحو تلافى الحالة . . ولو كان صار أسعافه لما كان اتسع الأمر . . »

وقد اضطر عبد القادر الى العودة من رانة الى الخرطوم في ٦ فبراير  
قبل أن يتمكن من تطهير سنار من العصاة « مع أن الانتصارات الأخيرة

= « ومراعاة للحالة الراهنة والاجراءات التي باشرها وظهرت مبادئها  
الحسنة بجهات سنار والبحر الأبيض ولما له من الحيل السياسية في جذب  
القلوب مع ايقاع الرعب بين الأشقياء يكون بقاؤه على ما هو عليه لحين  
نهو الحركات في الجزيرة أوفق ..

« يتراءى للداعى ان كل جهة يستتب فيها الأمن والراحة يصير  
استبدال حكامها بغيرهم ممن لهم كفاءة في الادارة وان لا يصير توظيف  
اشخاص من اهالى السودان في وظائف مهمة .. »

وجاء في تقرير ١٤ مارس : « بلغ الداعى اكيدا أن سعادة الجنرال  
هنكس الذى أورى امس بأنه لا يتدخل في أشغال جيبلر باشا سينشر  
اعلانا للاهالى ظاهره نوع وباطنه التدخل في اشغال الحكومة بحجة بث  
العدل ورفع الظلم عن المتشكين اليه وجذب قلوب الاهالى وميلهم للدولة  
الانجليزية الذى هو من رجالها العظام الموصوفة بالعدل والكرم ، وحيث  
ان الاهالى ذاقوا حلاوة ذلك مدة غردون باشا المؤسس لما هو واقع  
فيسهل الأمر الخ .. »

وجاء في تقرير ٣٠ مارس « بما ان سعادة الحكمدار الحالى وسعادة  
القومندان ان متعودين على لين الجانب ووفرة الانقياد فدواعى الوقت  
والحال كانت موجبة لفضول ( بقاء ) سعادة عبد القادر باشا الآن لما عنده  
من الادارة والسياسة ... ولئن كان ما نسب اليه قريبا من الصحة  
ولكن لما بدا فيه من الغيرة والنشاط هو لا يعول عليه في جانب الصالح  
العمومى وحيث ذلك فالحال يدعى ( يدعو ) لأن يكون وكيل الحكمدار  
والمديرون الذين يتعينوا ومديرو شرق السودان ووسطه وغربه من ذوى  
الادارة والسياسة ليتمكنوا من تنفيذ اغراض الخديوى ويعيدوا رونق  
العمار والاصلاح .

« سعادة الجنرال هنكس ومن معه ليسوا على شىء وانما هم متبعين  
( متبعون ) تعليمات ولو وجد امامهم اناس يدركوا الأمور ويعملوا أمام  
اجراءاتهم التى يخشى منها حواجز بطرق غير محسوسة لا يمكنهم أن  
يتمكنوا من تمشية اغراضهم وينقادوا خوفا من ظهور أمورهم .. »

وفي ٥ ابريل كتب حمدى بك يقول : « لا يزال يتراءى للداعى ان  
دواعى الوقت وما هو مشاهد من اجراءات سعادة عبد القادر باشا  
يقضيان بوجوده بالسودان ... حيث لم يكن موجودا من يضاھيه .  
وبما أن التقارير الواضح ( الموضحة ) بها الحالة يتأخر وصولها فبحسب  
عبوديتى ومراعاة للصالح العمومى وجب عرضه ( عرض الأمر ) لتلغرافيا  
والرأى مفوض أفندم «

أثبتت ، كما قال ستيوارت في برقية ٩ فبراير ، أن المصريين اذا حسنت قيادتهم تجنبوا الهزيمة » .

وأمام الحاح ستيوارت وعبد القادر أذن الخديوى للأخير بالذهاب الى جزيرة سنار لمحاربة المكاشفى فوصل واد مدنى في ١٣ فبراير فى طريقه الى سنار ومن هناك قاد عساكره الى مشرع الداعى حيث كان يقيم المكاشفى متخفيا مع ١٢٠٠٠ مقاتل فى غابة على جانب الطريق فهزمه فى ٢٤ فبراير وقتل له ٢٠٠٠ ( واقعة الداعى ) .

وقد هرب المكاشفى الى ود بروجوب فى الجبلين فاستمر عبد القادر فى مطاردة زعماء الثورة والتنكيل بهم وتشتيت شملهم وانتصر عليهم انتصارا كبيرا فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٣ . روى مؤرخ أن عددا كبيرا من العربان أنصار المهدي قد قتل فى المواقع الأخيرة فاعتم أحد كبار مشايخهم وقال لعبد القادر باشا « لقد أفنيت الرعية ببطشك يا سعادة الباشا فدع عنك هذه المناوشات واقتل الدبية من رأسها » فأجابه عبد القادر باشا « اذا لم نظفر برأسها يا شيخ العرب تقطع من ذنبها حتى ندرك الرأس فنسحقه » .

وكان عبد القادر جريا على خطة « تقطيع الذنب حتى بلوغ الرأس » يريد السير جنوبا على طول النيل الأزرق لتصفية الثورة وقطع دابرها فى هذه المنطقة لغاية جبل خولى .

ولكن فى ٥ مارس كان هيكس باشا الانجليزى وصل الخرطوم ليحل محل القائد المصرى وظاهر أن انجلترا ، سيدة الدلتا ، كانت تؤثر أن تدع الثورة تمتد وتقوى فى ربوع السودان فكان لايد من كسب الوقت بكل وسيلة حتى تتمكن قوات المهدي المغيرة - من تهديد مصر وارغامها على اخلاء السودان يعد استنفاد قوتها السياسية والاقتصادية التى انهكها الحرب والاحتلال ونحويل الاحتلال المؤقت الى احتلال ثابت محتوم .

### ٣- هيكس في كردفان :

لاشك أن استدعاء عبد القادر وتعيين قائد أوروبي مسيحي غريب عن البلاد مكانة لاثماد ثورة دينية بحجة كان لهما أثر بعيد في القضاء على البقية الباقية من هيبة مصر وتقوية الحركة المهدية ، وهما بداية فصل جديد في تاريخ السودان .

وصل هيكس الخرطوم على رأس ١٠٠٠٠ مقاتل وكان جلهم من جنود عرابي القدماء الذين سئموا الحرب وكان يراد التخلص منهم . ولو أنهم أرسلوا قبل ذلك لكون منهم عبد القادر جيشا قويا مدربا قادرا على انقاذ كردفان والتنكيل بالمهدى . ولكن الخديوى توفيق كان يرفض كل مطالب عبد القادر الخاصة بارسال نجدات بحجة أن ما أرسله الى السودان حتى ذلك العهد بلغ ١٠٠٠٠ جندي .

وفي اثناء ذلك سلمت حامية بارة ، وكانت مؤلفة من ٢٠٠٠ رجل ، على أثر انفجار مستودع الذخيرة ( ٥ يناير ) وسلمت عاصمة كردفان ، الأبيض بعد حصار دام ستة أشهر ( ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ ) .

وكان يحاصر الأبيض ٨٠٠٠٠ من الأتصار سلاحهم الوحيد الحراب والسيوف ( لا بنادق ولا مدافع ) ، وكانت القوة المدافعة لاتزيد عن ٥٠٠٠ رجل مخندقين في الحصن يذودون زياد الشجعان وقد اضطروا الى التسليم بسبب القحط والمجاعة . روى شاهد عيان أن أربعة أو خمسة من السوريين يعيشون سويا دفعوا ٥٧ ريالاً ثمن كلب . وكان غذاء المدينة الصمغ وأوراق الشجر « ولما رأيت الجنود السود يقتلون عبيدهم ويأكلونهم آليت أن ألوذ بالفرار » .

وقد روى شاهد آخر ، الأب بونومي رئيس المبشرين السابق في الأبيض « ان الجنود بعد مقاومة مليئة بالبطولة كانوا يموتون جوعا في الخنادق . وان أردب القمح كان يباع بـ ٢٢٠٠ ريال ، ورأس الحمار

٣٠٠ ، والفرخة بـ ٣٥٠ والبيضة بريالين . . وأن القائد كان يرفض التسليم وأخيرا بعد أن صار الجند هياكل عظمية ، تركوا السلاح يقع من أيديهم وانطلقوا يفتشون عن طعام لهم . وكان ذلك في يوم ١٧ يناير فدخل الدراويش بغير قتال » .

قتل العصاة الأعيان والموظفين بعد أن أخذوا منهم مليون ريال وباعوا النساء والأطفال كالعبيد . وقد أدمج ثلاثة آلاف جندي سوداني مدرب ( جنود الحامية ) في جيش المهدي ووكّل الى ضباطهم تلقين قواته فنون الحرب . وعدا ذلك فقد استولى المهدي على ٥٠٠٠٠ بندقية وخمسة مدافع ومستودعات ضخمة من الذخائر .

تلك كانت « النكبة الفادحة » التي كان عبد القادر يحسب لها ألف حساب ويعمل على تلافيتها . وقد تركت عودته خلفه فراغا تعج فيه الفوضى ، وكان الثوار بعد سقوط الأبيض ينوون تقسيم قواتهم الى ثلاث جماعات : جماعة يقودها الفقيه منا للزحف على دنقلة ، وجماعة تزحف على دارفور بقيادة الشيخ رحمة فاتح بارة ، وكان المهدي بنفسه سيتولى قيادة الجيش الثالث الى الخرطوم .

وفي هذا الوقت بالذات صدر مرسوم في القاهرة ، بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٨٨٣ ، بالغاء « وزارة السودان وملحقاته » وأُنشئت مكانها « ادارة خاصة » في رئاسة مجلس الوزراء .

وقد بلغت خسائر مصر في السودان الى ذلك العهد ١٦٢٩٦ رجلا و ١٧٦٦٩ بندقية و ١٤ مدفعا و ٨٧٩٠٠ خرطوشة كما ورد في تقرير لستيوارت بتاريخ ٦ مارس . وبفضل ماغنمه العدو في بارة والأبيض بدأ يستعمل الأسلحة النارية ضد جنود هيكس .

وكان اللورد دوفرين موجودا في القاهرة ، في هذه الآونة فكتب اليه هيكس ، في ٢٥ مايو ، يقول انه « بعد اخماد الثورة » في سنار سيسحب جنوده توا الى الخرطوم وسيترك حاميات في كانه والدويم » .

وانه بتضح من جميع التحقيقات التي عملها « ان الحركة الثورية في مجموعها حركة دينية بحتة » وهذا ما يحملة على الظن بأن المهدي يفقد الكثيرين من الصاره وان الاعتقاد في المهديوية أخذ يضمحل وشيكا .  
وليس أدل على جهل هيكس بالحقائق وافتقاره الى النظر الصادق من حسن ظنه وتفاؤله . والذي لاشك فيه أن فرقه كانت قليلة العدد قليلة التدريب قليلة الأجر . أما الفرق القديمة التي تتألف منها حاميات الحصون وكانت في كفاح مستمر في أطراف السودان فقد تجمد لها مبلغ ضخم من المرتبات المتأخرة . ولذلك كان علاء الدين باشا الحاكم العام الجديد ورفيق هيكس باشا في حملته يطالب حكومة القاهرة بارسال ٤٦٠٠٠ جنيه شهريا لدفع مرتبات الجنود والموظفين .

وهذا المبلغ كان لايشتمل على الديون المتأخرة وأثمان الصفقات التي تمت فعلا وبلغ مجموعها ٨١٠٠٠ جنيه وكان لا بد من دفعها .

وكان هيكس من ناحيته يطالب قنصل إنجلترا ماليت بأن يساعد على ارسال ٦٠٠٠ جندي آخر للقيام بمحملة في الكردفان بمجرد انتهاء فصل الأمطار ، جاء في كتابه المؤرخ ٣ يونية : « كلما فكرت في أن الهزيمة ليس معناها فقدان دارفور وكردفان فحسب بل سنار أيضا ومن المحتمل الحرطوم . . لم أجد بدا من الاستهانة بأي خطر في هذه السبيل » ، وكان يقدر نفقات الحملة في الستة الأشهر المقبلة بـ ١٢٠,٠٠٠ جنيه خلاف أجور النقل .

وقد بادر ماليت ، في ٥ يونية سنة ٨٣ ، باخبار غرانفيل بحقيقة الحال « ان سعادتك تعلمون أنه من المستحيل على الحكومة المصرية أن تقدم الأموال المطلوبة للسودان وان العمليات الحربية المقترحة قد تبوء بالفشل اللهم الا اذا جرت العمليات على خط واسع وأمكن تموين الجيش التموين الكافي . ويحق لنا أن نتساءل عما اذا لم يكن من اللازم أن ترسل

تعليمات الى القائد هيكس لكي يحصر عمله داخل حدود نفوذ الخديوى الحالية فى المناطق الواقعة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق » .  
ولكن الحكومة الانجليزية لا تحرك ساكنا وتترك الأمور فى أعنتها لعلة ظاهرة .

وفى شهر أغسطس ( فى ٥ منه ) كتب هيكس الى ماليت ينبئه أن المتأخر لجنود كركوج خمسة وعشرين شهرا ، ولغازوغلى تسعة ، وانه لا كساء عندهم ولا غذاء ، وان متأخر ال ٨٠,٠٠٠ جنيه الموعودة لم تصل بعد ، وان الجنود يخرجون عن الطاعة ، وان وسائل النقل معدومة كلها .  
وأخيرا ختم القائد رسالته قائلا : « نظرا للحالة العامة فى مجموعها لا يخالجنى شك فى أن الأفضل الاحتفاظ بالنيلين ومديرية سنار والتريث حتى تحل مشكلة كردفان من نفسها » .

وتلك كانت الخطة الأخيرة التى نادى بها عبد القادر بتنفيذها بعد عودته الى القاهرة . قال نعوم شقير بك فى كتابه ( تاريخ السودان ) :  
« وكان عبد القادر باشا اذ ذاك قد عاد الى مصر فألح على الحكومة ببقاء الجيش محافظا على النيل الأبيض من الخرطوم الى فاشودة لمنع امتداد الثورة الى جزيرة سنار وترك المهدي وشأنه فى كردفان الى أن يظهر للناس نفاقه أو تضيق به البلاد فيضمحل من نفسه » .

على أننا نخالف المؤلف حين يقول بعد ذلك : « وكان هذا رأى الكثير من ساسة الانجليز ولكن الحكومة لم تزل مصممة على سحق المهدي فى كردفان خوفا على دارفور وبحر الغزال فأمرت هيكس باشا بالزحف على المهدي فى الحال فكتب تلغرافا فى ١٦ مايو الى حكومة مصر يقول انه لا يتحمل مسؤولية الحملة الا اذا كانت له القيادة العامة عليها ولما لم تلتفت الى طلبه قدم استغفاه فى ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٣ فاهتمت اذ ذاك بالأمر ونقلت سليمان باشا نيازى محافظا على عموم

شرقى السودان وجعلت هيكل قومندانان عاما على الحملة وأمرت  
علاء الدين باشا بمرافقته كقومندان ثان للحملة .

فالحكومة المصرية ائتمرت بأمر الانجليز أو بعبارة أدق بأمر وزارة  
الخارجية الانجليزية ، حين استدعت عبد القادر حلمى فى ظروف دقيقة  
كانت نقطة تحول فى ثورة السودان وعينت مكانه هيكل ثم احتت  
القائد الانجليزى على الرج بنفسه وبجيئشه المتخاذل فى مجاهل كردفان .

ولقد كان كل رد ماليت على اقتراح هيكل المتقدم ( ٥ أغسطس ) ،  
الخاص بالاحتفاظ بالنهرين وسنار وترك مشكلة كردفان تحمل من نفسها ،  
ان حمل الحكومة المصرية على تعيين هيكل قومندانان عاما على الجنود  
المصرية فى السودان ( بدلا من رئيس أركان حرب ) وبادر ، فى  
١٨ أغسطس ، بارسال تهانيه اليه . وقد حاول فى الوقت نفسه أن  
يخفى سياسته فأكد له ، بهذه المناسبة « أن هذا التعيين قد أجرته  
الحكومة المصرية من تلقاء نفسها . . وان تعليمات حكومته تمنعه من  
ابداء النصيحة ، فيما يتعلق بأعمال الحكومة المذكورة ، نظرا لأن سياسة  
حكومة صاحب الجلالة ترى لزاما عليها أن تتحاشى ، بقدر الامكان ،  
التدخل فى شؤون الحكومة المصرية فى السودان » .

ومعلوم أن خطة هيكل ، التى رسمها عبد القادر ، قد لقيت أكبر  
تأييد من اللورد دوفرين فى القاهرة ، ولكن الحكومة الانجليزية كانت لها  
خطتها البعيدة الهدف وكانت تخرج بالصمت عن جواب حاسم متظاهرة  
بترك الأمور وشأنها مكثفية بتصريح مبهم بعدم مسؤوليتها .

ويتضح جليا من النظر فى المحفوظات الانجليزية أن الرأى السائد  
فى وزارة الخارجية ، فى شهر مايو ، كان يميل الى وقف كل مكاتبة رسمية  
بين هيكل وماليت « لتخليص الحكومة الانجليزية من كل مسؤولية » .  
وفى نفس ذلك الشهر ( مايو ) غادر دوفرين القاهرة الى الآستانة .

وقد كتب هيكس الى دوفرين ، فى يوليه ، كتابا توجس فيه الكارثة التى حلت به فى نوفمبر ، قال ، بعد أن ذكر أنه « أصبح ولا سند له منذ رحيل دوفرين » ان أوامره لم تكن محل عناية السلطات المصرية المحلية وان « التأخيرات » لا نهاية لها وان المؤن والجمال اللازمة غير مهياة رغما من الحاجة الملحة وان الفرسان تنقصهم الخيل وان فصيلة من الرجالة ( البيادة ) انضمت الى العدو بأسلحتها . . وكان ختامه فى النهاية : « انى لا أرى سبيلا الى الزحف قبل سبتمبر ، اذ يتم جمع المحصول واعداد مؤونة الجيش ولكن لن يوجد وقتئذ عشب لقوت الخيل ودواب الجمل . وقد بلغ استهتار الموظفين وتعنتهم أسوأ حد ، وكثيرا ما هدانى اعمال النظر فى مشروع الحملة الى قطع كل أمل . . . وقد أبرق الى حسن باشا قومندان النيل الأزرق ( سنار ) بأن جيشه أصبح بلا ميرة » .

نشر الرسالة السابقة ألفريد لايل فى كتابه عن اللورد دوفرين وعلق عليها قائلا : « حقا لا يوجد أحد سوى اللورد دوفرين ، يظهر عظما صادقا نحو القومندان البائس الذى تحيط به الأعداء وتتخلى عنه الحكومة التى يشتغل فى خدمتها ، بينا تشايلدرز Childers ، فى إنجلترا ، منذ تعيينه وزيرا للمالية فى مايو سنة ٨٣ ، لا ينظر بغير زعج الى كل ماقد يظن أنه محاولة لمديد المعونة اليه ( أى هيكس ) فى حملة تنصلت فيها الحكومة ( الإنجليزية ) من كل تبعة (١) » .

ولكن يجب علينا أن نقرر أن هيكس لم يكن الرجل الذى فى استطاعة مواجهة الموقف . وكانت تعوزه خبرة عبد القادر واقتداره وعلو همته . وكان سريع التأثر كثير الاستسلام للأوهام . وشاهد ذلك ماكتبه الى ماليت ، بتاريخ ٦ سبتمبر ، ينبئه بعزمه على السير بجيشه الى كردفان فى اليوم الثامن ثم يقول انه سيلاقى مشاق

Alfred Lyall, The Life of The Marquis of Dufferin Ava. 2 vols. (١)

أنظر الجزء الثانى ص ٥٥ .

كبيرة في طريقه من جراء الماء ولكنه عظيم الأمل في أن تكون للترتيبات التي عملها ، في هذا الصدد ، نتائج طيبة . وفي ختام برقيته : « ان الاعتقاد في المهدي في تناقض مستمر » .

انخدع هيكس بأمثال هذه التصريحات وسار بجيشه في الصحراء والطرق الجذباء مسافة أربعين يوماً والعدو يتعقبه ويراهقه من بعد ومن كتب فلما غادر هيكس الرهد صوب منهل البركة حيث يكثُر الماء والآبار كانت قوات المهدي سبقته اليه فاضطر الى الاتجاه الى غابة شيكان حيث وصل في ٣ نوفمبر . وفي اليوم الخامس كان الأعداء مختبئين في كمين فباغتوا الجيش وأعملوا فيه القتل فمحوه بعد أن قضى الجوع والظمأ على نصفه . وكانت الخسارة في الرجال والعتاد ٩٩٧٧ جنديا و ٤٠٠٠ جَمَال و ٢٩ مدفعا جبليا و ٧ مدافع كروب و ٦ مدافع من نوع آخر ومليون خرطوشة .

وقد علق اللورد دوفرين على نبأ هذه المجزرة البشرية بقوله في كتاب أرسله الى اللورد فيتزموريس بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ : « ما كان يجوز لهيكس المسكين أن يطوح بالجيش الصغير الوحيد الذي تملكه مصر في مغامرة خائبة الى أقصى حد . ومهما كان من الأمر فاني لا أظن أن الخرطوم وسنار والنيل والمواصلات بين بربر وسواكن يجب التفكير في اخلائها نهائيا أيا كان التقهقر المؤقت الذي تلميه الحيلة .. »

« ولا يسعني السكوت على ضياع الخرطوم . واني لأميل الى القيام ببعض التضحيات في سبيل الاحتفاظ بموقع في وسعه صد تقدم المهدي صوب الشمال . موقع مصرى ولكنه في الوقت نفسه مركز أمامي من مراكز المدينة » .

ولكن كان لوزارة الخارجية الانجليزية خطتها البعيدة الغور وكان لها هدفها الذي لا محيد عنه .

## الفصل التاسع

### غردون في الخرطوم

منذ ابتداء الثورة والهزائم المتوالية في قدير وبارة والأبيض وشيكان خسرت مصر في السودان ٢٧٠٠٠ رجل و ٥٦ مدفعا و ٢٠٠٠٠٠ بندقية و ١,٥٠٠,٠٠٠ خرطوشة .. وفي مصر نفسها لم يبق الا جيش صغير جديد تحت امرة السردار الانجليزى وود وقوة بوليس يرأسها بيكر . وكانت الفكرة السائدة في وزارة الخارجية الانجليزية ارغام مصر على اخلاء السودان ، وقد هيات هزيمة هيكس في انجلترا الفرصة لتكليف غردون بتنفيذ هذه السياسة . وقد كتب بيرنج ( اللورد كرومر فيما بعد ) الذى خلف ماليت في مصر ، بهذه المناسبة ، الى حكومته ، بتاريخ ٢ ديسمبر ( ٨٣ ) يقول : « بالاشارة الى برقية أمس من سيادتكم أشرف بأن أحيطكم علما بأن الحكومة المصرية ضد استعمال غردون على الاطلاق لأسباب أهمها أن حركة السودان ذات صبغة دينية فتعين مسيحي في القيادة العليا قد يكون من شأنه تغيير أنفوس القبائل التى لاتزال موالية للحكومة » .

وفي مذكرة كتبت في سواكن ، بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٩ أى بعد ذلك بخمسة أعوام ، قال اللورد كنشر « حين انتشر نبأ هزيمة هيكس الكاملة في كردفان اعتقدت في الحال جميع قبائل البدو والعرب في السودان الشرقي أن مهديا جديدا ظهر لانقاذهم من أيدي المسيحيين ، الذين كانوا ، على حد قولهم ، يسيطرون في القاهرة » .

والواقع أن الحكومة الانجليزية كانت لا تجهل هذه الاعتبارات وبالأخص نتائج تعيين أوربيين مسيحيين في السودان منذ سنة ١٨٧٠ . بل هذه الاعتبارات هي التي جعلتها تفرض غردون فرضا على حكومة مصر لاخلاء السودان كما فرضت من قبل بيكر وملكولم وغردون وهيكس وخليطا من الأوربيين أمثال جيسى وأمين وسلاطين وغيرهم للقيام بمهمات كبرى دقيقة في المناطق المصرية في أفريقيا .

وكان غردون ينتظر وصوله المقرر في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٤ . فلم تدخر الحكومة المصرية في أثناء ذلك وسيلة لتصحيح الموقف . وقد أرسل شريف باشا رئيس الوزارة المصرية ووزير الخارجية ، بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، الى بيرنج ، مذكرة شفوية تبين وجهة النظر المصرية في سياسة الاخلاء ، هذا نصها :

« ان أول اعتراض يخطر على البال عند النظر في اخلاء السودان بواسطة مصر هو نص فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ الذي يحرم بصفة قاطعة على الخديوى كل تصرف في الأراضي المصرية .

« على أنه لو فرض أن مصر كان في مقدورها ، وبمحض ارادتها ، التنازل عن ممتلكاتها السودانية ، لوجب عدلا أن نستين النتائج المترتبة على ذلك :

« ان الحكومة ، في الوقت الحالى ، تحتفظ بسلطانها على السودان جميعه ، ما خلا مديرية كردفان والمراكز المصاغة لسواكن . واذن يكون المراد بالاخلاء ترك الثورة تحتل السودان الشرقى كله ومديريات زبر ودنقلة وكذلك مجرى النيل من منابعه الى نقطة لم تحدد بعد كحد جنوبي لمصر . واذن يصير المهدي السلطة الوحيدة المسلم بها في هذه المناطق الواسعة كما أن القبائل التي ظلت موالية لمصر والقبائل المترددة كالكبايش ستضطر الى الانضمام الى العصاة وتضخم صفوفهم .

« وبعد أن تكون ساعدت على ازدياد نفوذ المهدي تتضاءل مصر في أضيق حدودها وتستعد ثم لكى تلاقى مباشرة صدمة الجماهير المتعصبة . وعليها أيضا أن لاتهمل أمر قبائل البدو العديدة التى تحيط بها من كل جانب ، ولاشك أن هذه القبائل المجبولة على حب النهب التى تجذبها مصر جذب السراب لن تبقى صماء لا تسمع دعوة المهدي إليها .

« وبعض هذه القبائل كالعبادة وقسم كبير من الإشارية الموالية حتى اليوم والتى تمتد من بربر الى اسنا وقتنا قد تصبح مصدر قلق دائم للحكومة .

« وسترى مصر نفسها ، وقد سلبت حدودها الطبيعية فصارت عوراء من كل النواحي ، مضطرة ، فى سبيل أمنها ، الى استبقاء جيش ضخم فوق طاقتها .

« واحتلال السودان ، على العكس ، مع حسن الإدارة ، يتيح لمصر تجنيد الجند بشن زهيد فى هذه الممالك بل وتحميل هذه الممالك نصيبا من نفقات ذلك الجيش الذى يساعد فى وقت واحد على حفظ الأمن فى السودان وحماية مصر نفسها .

« والثابت ، منذ أقدم العصور الى محمد على ، أن مصر كانت دائما تلجأ الى الهجوم صوب الجنوب لتتقى غارات شعوب النيل الأعلى . « ولذلك فان حكومة سمو الخديوى لا يسعها أن تسلم بترك أراض ترى أنها لازمة جدا لأمن مصر وسلامتها .

« على أننا لو نظرنا الى الأمر من ناحية المدنية لم يسع المنصف ، أيا كانت وجهة النقد الموجه الى الإدارة المصرية فى السودان ، الا أن يعترف بأن الى جهود مصر يرجع الفضل فى أن الممالك الممتدة حتى البحيرات أصبحت اليوم ضمن العالم المعلوم ، والى مصر يرجع الفضل

في أن بيوتا تجارية أوربية أمكن تأسيسها في السودان ، وأن رحلات علمية استكشافية قد عملت ، وأن بعثات من المبشرين المسيحيين قد وُظفت .

« وليس من اليسير انكار ما قامت به مصر للحد بقدر الامكان من تجارة الرقيق مما ساعد المهدي على تجنيد أكبر انصاره من بين أولئك الذين عرقلت الادارة المصرية تجارتهم الشائعة .

« ولكن لأجل أن توالى عملها في السودان وتوطد سلطتها وبالتالي تحمي مصر تحتاج حكومة سمو الخديوى الى معونة مؤقتة قوامها جيش مكون من زهاء ١٠٠٠٠٠ رجل .

« وستستعمل هذه القوة المسلحة أولا في فتح الطريق بين سواكن وبربر ثم تستبقى كحامية لوقت محدود الى أن تتمكن الحكومة من تجميع وحشد قوات تحمل محلها .

« ولا حاجة بنا الى القول انه لا يخطر على بال الحكومة مطلقا ارسال حملة الى كردفان . ولكنها ستكتفى بالتهيؤ للبقاء في الخرطوم لتأمين جانب السودان الشرقى وتهمين على مجرى النيل .

« ونظرا للصفة الدينية التي تتسم بها الثورة ترى حكومة صاحب السمو أن أنسب تدخل في هذا الظرف هو التدخل التركى ، وهي تعتقد أن الباب العالى لن يججم عن تقديم هذه المعونة الى بلد كصر سبق أن مده بقوات في القرم وكريد والصر ببلغاريا . وأن الحاجة الملحة العاجلة الى مثل هذه المعونة لن تحتمى على الباب العالى ليحول دون انتشار الثورة في عرابلس الغرب وبلاد العرب . على أن الحكومة شديدة الرغبة في أن كل ارتباط من هذا النوع يدعم باتفاق مع بريطانيا العظمى سواء أكان ذلك بأن تتولى حكومة صاحب الجلالة المفاوضة باسم مصر أو بأن تتفق مصر رأسا مع الباب العالى » .

وقد عرقلت انجلترا مشروع ارسال جنود تركية بتحتيمها أن تقوم تركيا بالاتفاق على الحملة من مالها كما عرقلت كل فكرة أخرى تتعارض في شكل من الأشكال مع سياستها الخاصة باخلاء السودان حتى أصوان أو وادى حلفا . وقد أظهرت في الوقت نفسه استعدادها للمعاونة على حفظ النظام في مصر والدفاع عن هذه الأخيرة وعن مين البحر الأحمر . أرسل شريف باشا ، بتاريخ ٢ يناير سنة ١٨٨٤ ، مذكرة سرية الى بيرنج يشير فيها الى مذكرة ٢١ ديسمبر ويبين له « الضرورة التي تحتم على مصر الاحتفاظ بأعلى النيل » .

والواقع أن مصالح مصر أصبحت تصطدم مع مصالح انجلترا اصطداما عنيفا خلف سياسة الاخلاء . وقد بادر بيرنج ، في ٥ يناير ، بإبلاغ الحكومة المصرية أن حكومة صاحب الجلالة لا تعتقد أن مصر في امكانها الدفاع عن الخرطوم ، وترغب في سحب القوات من داخل السودان ، بما فيه الخرطوم .

ولكن شريف لم يتزعزع . وفي هذه الفترة وصلت برقية غرانفيل الشهيرة التي أبلغ بيرنج بمقتضاها ، الحكومة وشريف باشا ، بتاريخ ٦ يناير « انه من الضروري في المسائل الهامة المتعلقة بشؤون الادارة وسلامة مصر أن تتبع مشورة حكومة صاحب الجلالة مابقى احتلال القوات الانجليزية المؤقت في البلاد » .

لم يبق أمام شريف الا أحد أمرين : الخضوع أو الاستقالة وقد آثر الاستقالة ونشر على الملأ نصها ( ٧ يناير ) :

« ان حكومة صاحب الجلالة تحتم علينا اخلاء السودان ، وليس لنا الحق في الموافقة على ذلك الاخلاء لأن الباب العالي وهو المالك الشرعى قد وكل الينا أمر هذا البلد .

« تقول حكومة جلالة الملكة أن مصر يجب أن تتبع مشورتها دون

مناقشة . وفي ذلك اعتداء على مرسوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذى يحكم الخديوى بمقتضاه مع وبواسطة وزرائه . اننا نستقيل لأنه حيل بيننا وبين الحكم طبقا للدستور » .

ولكن انجلترا ما كان ليعنيها انتهاك الدستور أو حقوق بلاد احتلتها بالقوة . ومهما كان من الأمر فان الاخلاء الذى تريده لم يكن ذلك الاخلاء المرتب المنظم الذى تقتضيه الظروف ولكن اخلاء مضطربا عاجلا من شأنه ازالة الحواجز دفعة واحدة أمام قوات الثورة والفوضى فى أرجاء الوادى وتوكيد فصل السودان وملحقاته ، وتعريض حياة الحاميات المصرية والمدنيين لخطر محقق وايجاد حالة تهديد ضاربة على أبواب مصر .

وقد أبت وزارة نوبار ، التى ألقت فى ١٠ يناير ، اخلاء مجردا ، ولا ريب أنها كانت تريد اخلاء مرتبا منظما كما يبدو من ابلاغها بيرنج ، منذ يوم ١٤ يناير ، أنها قررت ايفاد عبد القادر باشا حلمى وزير الحربية الى الخرطوم ليشرف على سحب الحاميات من السودان .

وكان نوبار يقول : ان القيادة العليا لن يسلم زمامها الى يد أفضل من يد عبد القادر الذى يعرف من السودان مالا يعرفه غيره فضلا عن أنه ضابط شجاع كفاء .

ومن تحصيل الحاصل القول بأن الحكومة الانجليزية عارضت فى فكرة نوبار التى كان يؤيدها بيرنج لأنها لا تتفق مع الهدف المرسوم . ومن العدل أن تقرر أن جميع الممثلين الانجليز ، فى أثناء ثورة السودان وفى أطوارها المختلفة ، كانوا باستمرار على خلاف تام أو جزئى مع حكومة لندرة من جراء سياستها المصرية لأنهم كانوا يجهلون أو يتجاهلون أحيانا هدفها الحقيقى الذى لا يأتلف مع منطق الحوادث والحقائق الظاهرة .

لذلك نرى القائد فالتين بيكر باشا الذى كان فى السودان الشرقى منذ ١٧ ديسمبر يعلن الى بيرنج ، فى كتاب مرسل من سواكن ، بتاريخ ٧ يناير ، « انه يعتقد كل الاعتقاد أن ضياع السودان سيكون ضربة فادحة لمصر وأن النفقات الضرورية للدفاع عن مصر نفسها ستكون مصدر خراب مالى لها فى المستقبل وأكثر أضعافا من المبالغ التى تكون قد أنفقتها فى السودان فى الماضى » .

وقد بعث بيرنج نفسه بكتاب سرى ، بتاريخ ١٩ يناير ، الى اللورد غرانفيل ، جاء فيه : « قابلت الخديوى هذا الصباح ، وقد أطلعنى فى أثناء الحديث ، على خطاب وصل اليه أخيرا من السير صمويل بيكر . وقد أبدى بيكر فى هذا الخطاب أسفه الشديد على اخلاء السودان مؤكدا أنه ، بفضل سياسة غلادستون ، أصبحت مصر فى حالة يرثى لها وأنها قد استبدلت العبودية بحريتها . ثم رجا الخديوى أن يعمل كخديوى وأن يجارب بكل عزة هذه المقترحات - يعنى بصفة خاصة الاقتراح المتعلق باخلاء السودان (١) » .

وأخيرا ، فى ٢٥ يناير ، وصل غردون الى القاهرة ، وقلده الخديوى سلطات الحاكم بأمره . وفى اليوم السادس والعشرين سافر الى السودان . ولكنه فى اليوم ذاته أوصى بإرسال الزبير الى السودان نظرا لكفاءته وحزمه ونفوذه الواسع فى ذلك الاقليم .

وفى أثناء الطريق كان غردون يرسل مذكرات الى بيرنج . وهذه المذكرات تكشف عما كان يشغل باله من ناحية « اخلاء السودان » . ومنها يتضح أنه كان يريد « اخلاء » مرتبا متدرجا من شأنه حصر النفوضى فى حدود ضيقة واتباع أعمال المدنية التى قامت بها مصر فى السودان . ولاريب أن هذه السياسة « المنطقية » التى لا تستغرب على

---

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ . مجلد ٣٦٦٥

طبيعة غردون والتي لم ترق في أعين حكومة لندرة تفسر لنا من ذلك الوقت السر في مسلك الحكومة الانجليزية ازاء غردون وامتناعها عن ارسال النجيدات الضرورية في ميعادها والتضحية به في صورة من الصور .

جاء في مذكرة غردون الأولى التي وصلت القاهرة في أول فبراير : « ان مشكلة المشاكل هي معرفة كيف ولمن تترك ترسانات الخرطوم ودنقلة وكسلا ؟ ومعلوم انه لا توجد أسر عريقة في هذه المدن وان الخرطوم وكسلا حديثتان لأن بداية انشائهما ترجع الى أيام الفتح في عهد محمد علي » .

وفي ٨ فبراير ( سنة ١٨٨٤ ) كتب غردون الى بيرنج من أبو حمد : انك لا تجهل أن نظاما عاما للبريد والبرق موجود في السودان وأن محاكم قد أنشئت وادارات مالية وغيرها قد أسست ، وأن البلاد ، بصفة عامة ، قد ألفت ، راحة طويلة من الزمن ، حكومة تراقب وتوجه وتدير الى حد ما .

« فالاخلال بهذا النظام ان لم يكن محوه ، في الظرف الحالي ، معناه ، في نظري ، دفع البلاد الى الفوضى الكاملة . فكر فيما تؤول اليه الأحوال ...»

« من أجل ذلك أرى أن الحكومة المصرية يجب عليها الاحتفاظ بتركزها كدولة متبوعة ، وتعيين الحاكم العام والمديرين وأن تكون في ممارسة سلطتها شبه محكمة استئناف عليا . على أن لا يخرج اشرافها وادارتها العليا عن الصفة الأدبية البحتة .

« وعلى الرغم من كل ماحدث ، أراني في اغتياط لشعوري بأن هيئة حكومة القاهرة ، الا فيما يتعلق بمسلك جنودها في ميادين القتال ، لم يصبها تمخلل جدي . وأن القوم لا يزالون ينظرون الى حكومة القاهرة

باعتبارها الممثلة الشرعية للسلطان في شخص الخديوى ، وان الانفصال التام ، في نظرهم ، اذا تحقق ، كان أمرا ادا .

« لذلك أُلح في أن تكون الخطة التى تتبعها قائمة على الاخلاء evacuation لا الترك abandon وأن يحل محل فرمان الذى أستمد منه سلطاتي فرمان آخر يعترف برقابة مصر الأدبية وبعمركرها كدولة متبوعة (١) » .

هذه الوثيقة الهامة كانت تحمل امضاء غردون بصفتة ( الحاكم العام للسودان ومديريات البحر الأحمر ) .

وفي ٢٨ فبراير كتب بيرنج الى حكومته يقول انه لا يوجد الا أحد أمرين : اما اخلاء السودان كله وتجنب أى مجهود لايجاد حكومة ما فيه قبل الرحيل واما العمل بكل الوسائل الممكنة في الوقت الحالى على توطيد حكومة ما تحل محل الادارة المصرية السابقة .

« ان غردون من أنصار الفكرة الأخيرة وانى على اتفاق تام معه ..

« وأيا كانت وجهة النظر من الناحية السياسية أو العسكرية أو المالية لا مرأى في أن الموقف سيكون في منتهى الخطورة اذا نحن سمحنا للفوضى المطلقة أن تهيمن في جنوب وادى حلقا ، هذه الفوضى التى ستعقب حتما ذهاب غردون » .

وقد أوصى بيرنج في ختام رسالته بارسال الزبير باشا خصوصا وأن طلبه هذا يؤيده بقوة غردون ونوبار .

ولكن الحكومة الانجليزية تمسكت برفضها بحجة أن الزبير من تجار الرقيق القداماء . والحقيقة أنها كانت نخشى أن يؤدي استعمال الزبير الى سحق حركة المهدي وايجاد حكومة وطنية قوية ، بعد رحيل غردون

(١) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ مجلد ٣٦٦٧

وبالتالى الى عرقله الخطة الانجليزية المبيتة فى لندرة وأهدافها البعيدة  
فى السودان .

والحق يقال كان غردون معارضا للترك وللإخلاء معا اذ كان يرى  
( برقية ٢٦ فبراير ) أن المهدي يجب سحقه اذا أرادت مصر أن تعيش  
فى سلم وطمأنينة « اذكر دائما هذه الحقيقة وهى أنه اذا تمكن المهدي  
من أخذ الخرطوم أصبحت مهمتنا أكثر وعورة منها بالأمس ... وانى  
أكرر أن الاخلاء ممكن ولكنكم ستحسون بآثاره فى مصر ، وانكم  
ستتغمزون على مواجهة موقف جديد أشد خطورة للدفاع عن مصر » .

وأخيرا طلب غردون فى برقيته ارسال ٢٠٠ هندی الى وادى  
حلفا ومال ...

والحكومة الانجليزية ، كدأبها ، لا تجيب طلبا لغردون أو للسلطات  
المحلية الانجليزية أو المصرية ، فى القاهرة : لا زبير ولا جندا من تركيا  
ولا جندا من الهند .

وفى أول مارس ، بعد أن أعلن تمسكه بسياسة الاخلاء المحتمل ،  
قال : « لقد كان الزبير أملى الوحيد . سأعمل جاهدا ، قدر الطاقة ،  
على تنفيذ تعليماتى ، ولكننى موقن كل الايقان اننى سأؤخذ فى الخرطوم » .

وفى ٨ مارس : « أمام العاصفة التى ستنصب على كتدنا لماذا لا نستعمل  
وود وقواته ( المصرية ) للسير الى دنقلة ومن هناك الى بربر . ان الطريق  
مأمون والجمال كثيرة » .

الواقع أن غردون كان يضرب على حديد بارد . وكانت كل تصرفات  
السلطات فى لندرة والقاهرة معه وسكوتها عن نصرته مما يساعد على  
اتساع الثورة والنضام أنصار جدد كل يوم لها . وقد كان لاعلان  
نبا ترك السودان على ملاء من السودانين ، فى ذلك الوقت أكبر الأثر  
فى تقوية نفوذ المهدي واضعاف قضية مصر .

لم يسمع غردون الا أن توفر على تنظيم المقاومة في الخرطوم وقد سار على نهج عبد القادر في تحصين الخرطوم والاستعانة بكبار الضباط المصريين والسودانيين ولكنه على الرغم من قوة جلده وذكائه كانت تنقصه رجاحة عقل عبد القادر وقدرته الواسعة وبصره بالرجال ولم يكن على أية حال « رجل الساعة » للقيام بمهمة دينية عسكرية معا . وقد حاول أن يقلد عبد القادر فكتب بتاريخ ٢١ فبراير ، الى الشيخ البصير ، أحد أقرباء المهدي ، ورئيس العصاة في النيل الأبيض خطابا مملوءا بالآيات القرآنية والأحاديث التي تثبت كذب دعوة المهدي . ولكنه في الوقت نفسه أظهر روحه الانجليزية بوعده بانقاص الضرائب ومعاملة الموظفين الوطنيين بالعدل والحسنى .

ولا ريب أن أخطاء الادارة المصرية ، وهي أخطاء في طبيعة كل ادارة للبشر — اذا استثنينا اجراءات العنف التي اتخذت ضد تجارة الرقيق وما اليها من مصادرة وبطش وعدوان — لم تكن الا عاملا ثانويا جدا في الاستياء العام . ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا انه لم يكن هناك استياء عام بالمعنى الصحيح وأسباب جدية كافية لايجاد ثورة . ان الثورة المهديية ، بصفتها الدينية البحتة ، لم تكن كغيرها من الثورات . انها حركة قد نشأت ونمت ووجدت غذاءها ومادتها في النفوس لا في العوامل المادية البحتة . وقد كان الدراويش والفقهاء والأعراب الذين تتألف منهم كتائب المهدي يتهافتون على الموت تسوقهم فكرة روحانية وعقيدة تسلط عليهم وألهبت تعصبهم وتحمسهم للقتال . واذا حللنا منشورات المهدي كلها تبين لنا أنه لا يوجد أية اشارة الى الادارة المصرية والى الضرائب وحتى الى تجارة الرقيق . كان المهدي يستحث أنصاره وعصبة على محاربة النصارى ( الأجانب ) والترك الذين زعم المهدي « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره صريحا بقتالهم وأخبره بأنهم كفار لمخالفتهم لأمر الرسول باتباعه وارادتهم لاطفاء نور الله تعالى الذي

أراد به اظهار عدله» ، وكان يعدهم الجنة والثواب في الآخرة . وكانت انتصاراته ودعاواه المصطنعة من رؤى يرى فيها النبي فيقول له كيت وكيت ويبشره بكيت وكيت تخدم دعايته بين القبائل والجهال والمشعوذين والسذج وهم السواد الأعظم في البلاد .

ولذلك كانت منشورات غردون على أهل الخرطوم في شهر فبراير لا تمت بصلة الى الحقائق الراهنة ، وكانت تنم عن فكر مشوش مضطرب ، وهي قائمة على محاربة الثورة بالقضاء على الأسباب التي مهدت لها ، وهذه الأسباب في نظر غردون أهمها تجارة الرقيق ووسائل العنف التي استعملت للقضاء عليها وفداحة الضرائب وطرق جبايتها وهي تتلخص في غشم الولاية وظلمهم .

وقد بينا من قبل أن معظم التبعة ، ان لم يكن كلها ، يقع على « الادارة المختلطة » التي بدأت تثير الفتنة في السودان منذ دخولها في سنة ١٨٧٠ ، وان العامل الديني كان هو المحرك الأكبر الذي انتظم الحركة في البلاد .

قال غوردون في أحد منشوراته : « ان السودان قد فصل عن مصر فصلا تاما وقد جتكم حاكما مفوضا عليه فجعلت محمد أحمد سلطانا على كردفان ، وألغيت الأوامر الصادرة في منع الرقيق ، وأغضيت عن المتأخر من الضرائب لغايه سنه ١٨٨٣ وعن ضرائب سنتين في المستقبل ، وسأجعل حكومة وطنية من أهل البلاد ليحكم السودان نفسه بنفسه ، وقد نذبت الشيخ عوض الكريم أباسن ليكون مديرا على الخرطوم . . »

كان المهدي منذ موقعة شيكان يستعد للزحف على الخرطوم وقد ظهرت الحكومة المصرية أمامه ، في شخص غردون ، بمظهر العاجز الخائر . وبينما كان العصاة يشرعون في حصار الخرطوم ( ١٢ مارس سنة ١٨٨٤ ) كانت الثورة تنتشر حوالى النيل ، في سنار وفي اتجاه بربر .

وكان خطرهما من ناحية المدينة الأخيرة يهدد بقطع طريق النيل ( حلفا  
- أبو حمد - بربر ) وطريق السودان الشرقى ( سواكن - بربر )  
أمام كل حملة تركية أو انجليزية لانحجاد غردون .

والذى يزيد من حرج الموقف ودقته اشتداد الحالة فى السودان  
الشرقى ، حيث كان الايدان بيدء الثورة فى منتصف سنة ١٨٨٣ حين  
نجح عثمان دقنه ، وهو أشد أعوان المهدي بأسا ودهاء وجلدا على  
الكفاح ، فى حملة قبيلة الهدندوة والقبائل الأخرى على الانضواء  
تحت راية المهدي وتطويق سواكن . فلم يمض نصف عام ( فى أواخر  
سنة ١٨٨٣ ) حتى كانت الحاميات المصرية كلها فى المدن المحصنة المختلفة  
لغاية حدود الحبشة محاصرة ( سنهت وطوكر وكسلا وأماديب وغرة  
والقضارف والقلابات ) .

وكان القائد الانجليزى بيكر يريد انقاذ سنكات أولا ولكنه علم  
من قومندان حامية طوكر أن المدينة قد نفذت ذخيرتها فذهب لنجدها  
من سواكن على رأس خليط من الفرسان المصريين ( ٣٠٠ ) والفرسان  
الأتراك ( ١٥٠ ) وجندرمة القاهرة والاسكندرية ( ١١٥٠ ) وعساكر  
مصوع ( ٤٥٠ ) والمشاة الأتراك ( ٤٢٩ ) وعساكر الزبير باشا السودانية  
( ٦٧٨ ) والطوبجية المصرية ( ١٢٨ ) ومجموعهم ٣٦٥٠ . ولما نزل فى  
ترنكتات ( ٢٨ يناير سنة ١٨٨٤ ) احترب مع عبد الله أمير الساحل  
وانجملت الموقعة عن مجزرة خسر فيها بيكر ٢٢٥٠ جنديا و ٩٦ ضابطا  
و ٤ مدافع ونصف مليون خرطوشة و ٣٠٠٠٠ بندقية فقفل راجعا الى  
سواكن وترك سنكات تحت رحمة الفناء أو التسليم .

وقد قاومت سنكات مقاومة البطولة قبل سقوطها فى ٨ فبراير  
سنة ١٨٨٤ بدأ حصارها فى ٥ أغسطس سنة ١٨٨٣ ، ومنذ ١٨ أكتوبر  
من نفس السنة كانت جميع المواصلات مع الخارج قد قطعت بأكملها .  
وبعد أن أكلت آخر قطة وآخر جمل عاش القومندان توفيق بك

والمدافعون على الفيران والكلاب والأحذية ... وأخيرا أكلوا الحشرات وأوراق الشجر والطيور الجارحة التي كانت تخلق أو تحوم حول المكان . وعلى الرغم من الجوع وتهدم الحصن الذي كانت تحميه أكياس من الرمل فان الجنود كانوا لا تخور عزيمتهم . فلما لم يبق شيء يقتاتونه رمى توفيق وجنوده المدافع في الآبار ودمروا كل ما قد ينفع الدراويش ثم خرجوا - ونسأؤهم وأطفالهم في أعقابهم - وكان الجميع ٧٠٠ نفس - وحملوا على العدو حملة شعواء ودوخوه وغلبوه مرارا حتى اضطر العدو الى جلب نجدات جديدة وسحقهم تحت عدده وقد ذبح الرجال وأسر النساء اللواتي نجون من الموت ، وباع الأطفال عبيدا . وقد قاتل توفيق بشجاعة الى الممات .

كتب جاكسون في كتابه عن (عثمان دقنه ) يقول : « في أثناء الستة الأشهر الأخيرة من المعارك كان دفاع البطل توفيق بك الصفحة الوحيدة الرائعة » .

وعلى أية حال كانت هناك صفحات رائعة كثيرة في السودان شرقا وغربا منذ الأبيض » .

وفي أثناء ذلك كان بيكر غادر سواكن على عجل بفلول قواته في حالة هرج ومرج لانظير لها . ولما كانت منطقة البحر الأحمر تهم المجتراء بنوع خاص فقد قررت ارسال حملة بقيادة جراهام لانقاذ طوكر ، وكانت مهمته محدودة ، ولكن طوكر سقطت قبل انجادهما ( ٢٠ فبراير ) .

وكان توفيق بك قبل ضرب الحصار الكامل حول مدينته ، من يولية الى سبتمبر ، أوقع بعثمان دقنه هزائم كثيرة ، فكان لا بد من سحق دقنه نهائيا اذا أريد ، من جهة ، انقاذ كسلا والمواقع الأخرى المحاصرة ومن جهة أخرى فتح طريق بربر لمنع سقوط هذه المدينة الأخيرة وانجاد الخرطوم .

وقد انتصر جراهام ، في أواخر فبراير ، على العدو في معركة التيب  
فترك ٢٠٠٠ قتيل ( من ٦٠٠٠ ) خلاف الجرحى ، واحتل من جديد طوكر  
في أول مارس ، وفي ١٤ منه هزم عثمان دقنه في تمای ، مركز جيشه ،  
وقتل له ٢٠٠٠ من « الأنصار » .

وكان النيل جميعه ، ابتداء من الخرطوم ، يتطلع في محنته نحو السودان  
الشرقى ، كتب الكولونيل ستيوارت في أول مارس الى بيرنج يقول :  
« لقد تبين لى فى سياحتى الأخيرة على النيل الأبيض أن السكان  
يتحفزون . ويظهر أن المهدي يؤثر أن لا يتحرك الى الأمام ينتظر قبل  
أن يتحقق من نباء الحملة الانجليزية المنتظرة . . » فاذا نظرنا الى الأمر  
من هذه الزاوية لم يسعنى الا الاغتراب من كل قلبى ، بنزول جراهام  
فى سواكن . وأرى أن يتقدم الى بربر بعد هزيمة عثمان دقنه ، فهذا  
هو السبيل الوحيد لانتقاد حاميات سنار وغيرها . . »

وفى ١٣ مارس أبلغت وزارة الخارجية الانجليزية بيرنج انها لا توافق  
على الاقتراح الخاص بالزبير ولا على مناورة بربر . وبعد ذلك بثلاثة  
أيام ، فى ١٦ مارس ، كتب اللورد غرانفيل الى بيرنج : « انا موافقون  
على الحركة التى قام بها جراهام شطر سنكات ولكننا لا نسمح مطلقا  
بتقدم أية قوة فى اتجاه بربر حتى تصلنا المعلومات الكافية عن الأحوال  
العسكرية وحتى نتأكد تماما من ضرورة هذا التقدم لتأمين غردون  
لا أكثر » ! . .

وفى شهر مارس ، وعلى الرغم من هزائمهم ، انتهز عرب عثمان دقنه  
فرصة سكون جراهام القهرى وقطعوا الطريق بين سواكن وبربر  
وأخذوا يهددون طريق كوروسكو الذى يعتبر خط الانسحاب الوحيد  
لبربر ولمدافعها التعساء ولآلاف الرجال والنساء والأطفال .

وفى ٢١ مارس كتب بيرنج الى حكومته : « يلوح لى أنه ليس من

المستحسن مطلقا منع جراهام من مهاجمة عثمان دقنه ، اذا اقتضى الأمر ،  
لفتح الطريق الى بربر .

وفي ٢٣ مارس جاء رد وزارة الخارجية الانجليزية : « وصلت برقيتكم  
المؤرخة ٢٢ الجارى بخصوص اقتراح جراهام الزحف الى ايمانيب ومهاجمة  
عثمان دقنه فى مقره الحالى .

« ان حكومة صاحب الجلالة تستنكر كل عمل حربى جديد ليس  
له هدف معين » .

على أن وزارة الخارجية لاتلبث أن تقول بعد ذلك : « ولكن اذا  
كان جراهام يرى أن تأمين طريق بربر يستدعى هذه العملية فانا نأذن له  
بالتقدم لغاية ايمانيب » .

ثم بعد كل هذا الروغان والتردد خشيت وزارة الخارجية مغبة الابهام  
السياسى والوقوف بين لا ونعم فكاشفت بما تنطوى عليه وقررت ابلاغ  
بيرنج ، « رفضها ارسال حملة انجليزية الى بربر » .

وفي نفس اليوم أرسلت وزارة الخارجية برقية سرية الى بيرنج لتقول  
له « ان غردون مطلق الحرية فى البقاء بالخرطوم أو فى الانسحاب عن  
طريق الجنوب أو عن أى طريق آخر » .

معنى ذلك أن انجلترا كانت تريد التضحية على طول الخط بغردون  
وبربر ودنقلة وكسلا والسودان جميعا وحامياته وآلاف المدنيين والأنفس  
وكل مايمكن اتقاذه ، وانها كانت تريد فى نفس الوقت اطلاق العنان  
للفوضى والمذابح والنهب والسلب لتفعل فعلها وتأتى على جميع منشآت  
الحضارة والعمران التى أقامتها الادارة المصرية منذ عهد محمد على .

وبذلك كانت انجلترا تريد أن توجد فى السودان حالة تسمح لها  
بتطبيق النظرية القانونية « الأرض التى لا مالك لها »

لتمهد لنفسها فرصة الاستيلاء عليه من جديد عندما تسمح الظروف  
وامتلاكه بحق الفتح .

وهذا الغرض المستر الذي تهدف اليه الحكومة الانجليزية منذ  
تدخلها في السودان وارغام مصر على استدعاء عبد القادر باشا أو بعبارة  
أدق منذ تعيين بيكر على رأس حملة خط الاستواء كان لا بد من بلوغه  
بإي ثمن ، وهذه السياسة العليا منطقتها الوحيد في وسائلها الجبارة التي  
تبررها الغاية . وكان بيرنج وأمثاله من الممثلين الانجليز ، كما قلنا ،  
يعارضون في هذه السياسة لأن منطق الحوادث كان يهولهم .

وعبثا كتب بيرنج الى حكومته ، بتاريخ ٢٦ مارس يقول ردا على  
برقية ٢٥ السرية : « تشرفت باستلام برقية أمس . . واني على كل  
الأحوال لا أستطيع أن أحاول تبليغ رسالة كهذه قبل أن أعرض الأمر  
من جديد على سيادتكم . فاسمحوا لي أن أتقدم برجاء حكومة صاحب  
الجلالة أن تضع نفسها مكان القائد غردون والكولونيل ستيوارت . ان  
هذين الضابطين قد أرسلتهما حكومة صاحب الجلالة للقيام بتنفيذ مهمة  
من أصعب المهمات وأخطرها . وقد رفضت الحكومة اقتراحهما الخاص  
بارسال الزبير باشا الى الخرطوم مع أن هذا الاقتراح لو نفذ ، من بضعة  
أسابيع ، لتغير الموقف كله ولأمكن تفادي نتائج المتوقعة .

« وفي حالة استلام غردون وستيوارت التعليمات التي تشتمل عليها  
البرقية المشار اليها آنفا فانهما سيستخلصان منها ، ان الحكومة الانجليزية  
ستتخلي عنهما وعن معهما ، وانهما لايجوز أن يفكرا في وصول مساعدة  
ما من هذه الحكومة بعد اليوم . . .

« والحق يقال اني لأعتقد في استحالة انجاء غردون حتى في الصيف  
باستعمال الجنود الهندية . . واذا فرض وتعدرت المساعدة في الوقت  
الحالي فاني أقترح بالحاح أن يكلف غردون بالاحتفاظ بمركزه في الخرطوم

في أثناء الصيف وأن ترسل اليه حملة في أول الخريف بحيث تصل النجدة في حينها اذا كان الحصار لا يزال باقيا . . »

ثم يقول بيرنج في الختام : « بما أننا أرسلنا غردون الى الخرطوم يلوح لي أن في عنقنا التزاما أدبيا ، من الناحيتين الانسانية والسياسية ، يقتضى منا عدم التخلي عنه » .

ولكن قضى الأمر ، وظلت فكرة الحملة الشهيرة ( حملة بعد الأوان *The Too LATE Expedition* معلقة بين التردد والاحجام ولم يتقرر أمرها في لندرة الا في آخر أغسطس . أى بعد خمسة أشهر من تاريخ عرض اقتراحها .

وقد كان غردون بالهامه على بينة من الأمر يستشف أبعاد البواطن في سياسة حكومته . شاهد ذلك برقيته الى بيرنج بتاريخ ٣١ مارس : « أخاف أن تكون الآن موعلا في تضييع وقتك بلا جدوى وأن لا يُنتج عملك الا بعد الأوان » .

وفي أثناء ذلك كانت السلطات تكتفى بابقاء سواكن والساحل تحت حماية السفن الإنجليزية بينما في داخل السودان الشرقى ، على أثر انسحاب قوات جراهام ، اضطر معظم السكان ، على كره منهم ، الى الانضمام الى العصاة .

وقد كتب الكولونيل تشيرمساید ، في ٩ أبريل ، من سواكن ، يصف الحالة : « ان العصيان الحالى قد أدمج في « اتحاد » جميع القبائل العربية التي كانت بطونها وأفخاذها المتعددة المختلفة يندر في التاريخ أن تتحد وتتألف منها كتلة واحدة الا اذا استثنينا عصور الحركات الدينية القوية . وهى تؤلف مؤقتا شعبا خاضعا منظما رزق شجاعة خارقة مستميتة . ويؤدى عثمان دقنه مهمته كعامل للمهدى دون أن يتقاضى اجرا أو يتلقى أقل مساعدة مادية من مال أو غيره » .

وقد أرسل عثمان دقنه ٤ مدافع الى العرب المحاصرين الذين كان عددهم في ازدياد حول بربر ، في حين أن المدينة كانت لا تملك الا مدفعا واحدا وقوة حربية صغيرة ( ٢٨١٠ جنود نظاميين وغير نظاميين ضد ٥٠,٠٠٠ مسلحين بالبنادق والحراب والسيوف ) . وبعثا أرسل حسين باشا خليفة المدير النداء بعد النداء طالبا من حكومة القاهرة انجاده من طريق سواكن أو من أصوان حيث وصلت قوات مصرية جديدة ( منذ مارس ) .

سقطت بربر في ٢٠ مايو ، وقد أعمل العرب حين دخلوها القتل في الأهالي والمدافعين على السواء ( ٢٠٠٠ قتيل ) ونهبوها عن آخرها . وكان لهذه الحوادث المتتابة وقع أليم في مصر . وقد أبلغ بيرنج حكومته أن الرأي العام في مصر تأثر . وان احدى الصحف المصرية كتبت تقول :

« ان الصحف الانجليزية حين علنت التخلي عن بربر للعصاة تعلن غير هيابة ان المدن الأخرى ستلقى نفس المصير وشيكا . » وهذا أمر لا نظير له في التاريخ . وان هدف السياسة الانجليزية واضح . لن تخطو خطوة واحدة لانقاذ السودان ، في الصيف ولا في الشتاء ، أو لانقاذ غردون .

« وقد نجحت إنجلترا بهذه السياسة التي لا ضمير لها في نقض عمل محمد علي وخلفائه في السودان من أساسه (١) » .

وبعد الاستيلاء على بربر قصد الدراويش دنقلة حيث صدهم مرارا فائد الحصن مصطفى باشا ياور وأوقع بهم خسائر جسيمة فبقيت الخرطوم وكسلا وسنار ودنقلة والقلابات تقاوم في أخرج ساعاتها .

(١) لم نعثر على النص العربي الاصلى .

وأخيرا وصلت الحملة الموعودة ( حملة بعد الأوان ) مصر في شهر  
سبتمبر . ولم تصل حلقا الا في شهر أكتوبر لانقاذ الخرطوم من طريق  
النيل ، ولكن حين وصلت طلائعها بالقرب من الخرطوم كانت المدينة  
قد سقطت ( ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ ) .

وقد عانت المدينة في أثناء الحصار ضروب البلاء وأصابها في الأشهر  
الأخيرة الجوع والقحط وفقد غردون خيرة أعوانه من القواد المصريين  
والسودانيين ومن بينهم القائد السوداني محمد علي باشا الذي انتصر مرتين  
انتصارا رائعا على الأعداء ولكنهم تمكنوا منه وأخذوا جيشه على غرة  
على النيل الأزرق في سبتمبر فمزقوا شمله .

ويستدل من أقوال شهود العيان ان جنود الحامية في الشهر الأخير  
أكلوا حمير المدينة وان اردب الاذرة كان يباع بألف ريال .

وقد اقتحم الدراويش المدينة في مطلع الفجر وقتلوا كل الرجال  
حتى الشيوخ والمرضى وأعملوا النهب والسلب كعادتهم فلم يبقوا على  
شئء وباعوا النساء والأطفال بيع العبيد . وذبحوا جميع موظفي الحكومة  
وأسرهم وكثيرين من التجار والسكان الآمنين ومعظم جنود الحامية .  
ويقدر عدد القتلى في الخرطوم بـ ٢٠,٠٠٠ ، وقد استمرت المذبحة  
ست ساعات . ودام النهب والتخريب ثلاثة أيام أصبحت المدينة بعدها  
كومة أنقاض . وقتل غردون فيمن قتلوا ..

وقد اضطرت حملة بعد الأوان أن تعود أدراجها بعد أن بلغت هدفها  
الحقيقي : الوصول بعد الأوان . وقد كتب كرومر في هذا الصدد  
يقول : « ان سوء التقدير الذي ارتكبه غلادستون وصمة في سمعة  
انجلترا وليس في وسع التاريخ المنصف ولا القاضي المتحيز محوها أبد  
الدهر » .

وكان غردون بصدق حسه والهامه ومعرفته بيوطن السياسة الانجليزية يتوقع وصول الحملة بعد الأوان اذ كان كتب في يومياته بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٤ : « لقد كتب على الخرطوم أن تؤخذ تحت عين الحملة وأنفها في اللحظة التي تصل فيها تماما . ولقد تظن الحملة أن عليها أن تسترد المدينة ، ولكن مثل هذا العمل لن يقدم ولن يؤخر وسيجر الى معركة دامية بلا جدوى : والخير كل الخير في أن تعود أدراجها في أمن وسلام وهي تأكل الخبز وتشربه » .

وقد علق مترجم ( يوميات غردون ) الى الفرنسية على ذلك بقوله : « يلاحظ أن الحكومة البريطانية قد ضربت بجميع آراء غردون عرض الحائط الا هذا الرأي فقد أخذت به » .

وكان غردون توقع أنه « سيؤخذ في الخرطوم » وقد أخذ فعلا وقتل فحاولت السياسة الانجليزية أن تستغل موته مع أنه من ضحاياها .

ومن العجيب أن الصحافة الانجليزية ، بعد موت غردون ، أصبحت تسمى السودانيين « عصاة » و « متعصبين » مع أن الحكومة الانجليزية ، على ملاء البرلمان ، في سنة ١٨٨٤ ، كانت تصرح أن السودانيين يقاتلون في سبيل استقلالهم . . . وهذه الحكومة نفسها ، لم تتردد بعد انتصارات جراهام في التيب وتمسأى ، في الاعلان عن أسفها لموت ٥٠٠٠ من الدراويش . . .

على أن سيل الحوادث لم يقف : فقد كتب مدير كسلا ، بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٨٨٥ يقول : « لقد أكلنا كل الحير . ولا يوزع على الجنود الا قليل من الجيوب . ولقد وصلنى كتاب من قومندان سنهيت ينصحنى فيه أن أتجو من المدينة عبر خطوط العدو ولكننى لن أبرح مكانى وسأحمل على العدو » .

وبعد الحير أكل المحاصرون الكلاب . وكان يموت جوعا من جنود

الحامية ، في يولية ، من ٤٠ الى ٥٠ يوما فاضطرت المدينة الى التسليم في يوم ٣٠ . وبعد التسليم جاء الى كسلا عثمان دقنه وثلاثة أمراء وبسطوا فيها حكم الارهاب . وقد وضعوا البطل الذائد عن المدينة في الحديد ثم قتلوه .

واستولى الدراويش على جميع أملاك الحكومة والتجار والأهالى ؛ وأخذوا كيات عظيمة من الذهب والفضة ومستودعات ضخمة بلغت حمولة ٦٠٠٠ جل توجهت الى الخرطوم .

وفي ٢٠ أغسطس ، بعد مقاومة بثسة طويلة أسلمت سنار بدورها ، ومحق المدير والحامية كلها محقا ( من ٣٠٠٠ الى ٤٠٠٠ رجل ) .

أما دنقلة فان الماجور كتنشر كان كتب الى السير وود من المدينة في ٣ أغسطس سنة ١٨٨٤ : « ان الحالة في هذه المديرية أصبحت دقيقة للغاية ، وهى بلد غنى أهل بالسكان والناس فيها باقون على ولائهم ، وقد تطوعت كل قرية بارسال رجال منها للقتال الأخير . وكلامهم يختلف كل الاختلاف عن أنصار المهدي الذين لن يترددوا ، لو أتيح لهم ، في غزو البلاد وتخريبها . وهم لا يظهرون أقل ميل الى المهدي .

« وقد استلم المدير ثلاث مرات الأمر بالانسحاب ولكنه يقول : كيف أترك أولئك القوم الذين أولوني كما أولوا الحكومة المصرية ثقهم ، ويقول ان دنقلة مفتاح مصر وأن أنصار المهدي متى استولوا على موارد هذه المديرية أمكنهم السير الى الأمام عن طريق النيل ..

« ويلح المدير والأهالى فى طلب ارسال جند لتجديتهم وانى أؤيد هذا الطلب بكل قواى » .

وفي ٦ أغسطس ( سنة ١٨٨٤ ) كتب ايجرتون ممثل انجلترا فى مصر ، الى وزارة الخارجية البريطانية ، يثنى على شجاعة مدير دنقلة ، الذى لا يزال ، رغما من أمر الانسحاب ، يضرب العدو ويحذله ، ومن رأيه

أن بعض القوات المكلفة بالدفاع عن مصر يكون استعمالها أتم وأفضل لو أنها أرسلت صوب الجنوب قليلا ، الى ما وراء الشلالات ، لغرض مد اليد الى غردون ، وتيسير سبيل النجاة له عبر دبة ودنقلة .

« ولكن النيل سيكون عاليا بعد زمن وجيز ، والمدة قصيرة محدودة لاماكان ارسال حملة نهريه . لذلك يتحتم ارسال الحملة في الحال والا كان ارسالها في حكم العدم » .

وقبل سقوط الخرطوم بزمن لم تساعف دنقلة بل أخليت بالقوة . وقد كتب ايجرتون الى حكومته ، بعد ذلك بعام ، في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥ يقول : « اننى أتذكر جيدا أن العجلة التي نفذ بها قرار ترك السودان هي التي كانت أصل الرزايا والتكبات الفادحة التي لا عدد لها وان العجلة التي نفذ بها أيضا اخلاء دنقلة هي التي تسببت بأعمال التخريب الواسعة بهذه المديرية » .

## الفصل العاشر

### المدنية المصرية

وصف الدكتور أبت باشا رئيس الجمعية الجغرافية بالقاهرة حالة دنقلة ، بعد اعادة فتحها في سنة ١٨٩٧ ، فقال : « ان اراضى دنقلة كانت كثيرة السكان كثيرة الخصب والنماء تحت الحكم المصرى قبل غزوة المهدي التي قضت عليها .

« وقد كانت ضفافها عامرة بالسواقي التي لا سبيل الى الاستغناء عنها وقت هبوط النيل . وكان عددها يبلغ ال ٨٠٠٠ لم يبق منها اليوم الا حوالى الألف . وتلك نكبة لمنطقة تتوقف حياتها على الماء والرى ، أين الآن تلك الزراعات ومحصولاتها الوفيرة ؟ أيا ن نذهب لا نرى الا آثار الاهمال والهرج . ويحق لنا أن نأمل أن تتمكن الحكومة المصرية من اصلاح هذه البلاد التي دخلت لحسن الحظ من جديد فى حوزتها ، ووضعها بآمن من التقلبات الطارئة ، وذلك باعادتها تدريجيا الى حالة الرفاهية واليسر الأولى (١) » .

(١) Dr. Abbate Pacha, Aegyptica, 1909.

« فى اثناء الخمسة اشهر التي قضيتها فى مديرية دنقلة ، سنة ١٨٩٧ ، شاهدت فى كل مكان اشنع انواع البؤس والشقاء ، وقد هلك اربعة اخماس السكان ، وبقيت معظم الأراضى مقفرة بلا زرع ، واهملت النخيل اهمالا جعل محصول البلح لا يكاد يكفى لقوت بقية السكان التي كانت تضطر جاهدة لتعيش . وكانت معظم السواقي قد حرقت أو حطمت وأكل الدراويش كل الدواب التي كانت تديرها ولم يكن فى البلاد اثر تجارة أو مال . وكان الفتيان قد اهلكتهم حروب المهدي والخليفة . وحملت الفتيات الى منازل البقارة حريما لهم .

أما الخرطوم فانها بعد سقوطها وموت المهدي الذي وقع في ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٥ أقام الخليفة عبد الله في أم درمان وجعلها مقرا له لأن الخرطوم كان أصابها من التدمير ما جعلها غير صالحة للسكنى .  
والمصريون هم الذين أنشأوا الخرطوم وكسلا في سودان النيل وبربرة على خليج عدن وجلديسة في هرر وأدخلوا وسائل العمران الحديثة في حواضر السودان المختلفة .

وقد كانت الخرطوم قبل الفتح المصرى قرية للصيادين مكونة من بعض الخيم والعشش المتفرقة ، وفي سنة ١٨٢٣ ، على أثر انشاء معسكر دائم ، حلت التكتلات (١) محل الخيم وحلت محل العشش المساكن المبنية بالطوب (اللبن) المجفف في الشمس ومبان أمتن مخصصة للضباط . ثم

= « وكانت حالة البلاد بين ابو حمد والخرطوم اشد تعاسة . وكنا نرى هنا وهناك الذين أخنى عليهم البؤس ، وخصوصا المسنين والعجائز ، اجتمعوا معا لمحاولة تكوين قرية . والذي حرنا في فهمه وزاد من عجبنا كيف وبهم كان أولئك القوم يعيشون ؟ وقد كان النبات المشوك يغطى تقريبا كل الأراضي التي كانت من قبل مزارع زاهية . وكانت مظاهر التخريب والتدمير ماثلة في كل مكان . وقل الأنيس فلا ناس ولا دواب . واختفت الكلاب وانقطع كل أثر لها . ( مقدمة ( Wallis Budge, The Egyptian Sudan )

ويمكن أن نضيف الى ما تقدم أن الخراب عم سكان السودان قاطبة ففتكت بهم الثورة والحروب والأمراض فنقص عددهم من ٨,٥٠٠,٠٠٠ في سنة ١٨٨٢ الى ١,٩٠٠,٠٠٠ في سنة ١٩٠٥ أى بعد ٦ سنوات سلم .

(١) تكل ( بضم التاء والكاف ) وجمعها تكتلات مساكن من حطب الذرة والهشيم على شكل دائرة ترتفع عن الأرض نحو متر ويعلو هذه الدائرة شكل هرمى بارتفاع مترين تقريبا ( انظر غرائب الزمان في فتح السودان لمحمود طلعت سنة ١٣١٤ هـ ) .

ويقول هارى جونستون في كتابه عن النيل The Nile Quest ان الخرطوم كانت قرية صيادين مكونة من العشش وان ابراهيم باشا في سنة ١٨٢٣ اختارها كمعسكر يسيطر على النيل الأبيض والنيل الأزرق معا ويسهل الدفاع عنه . ومن ذلك الوقت أخذت تنمو نموا سريعا بفضل موقعها حتى أصبحت حاضرة السودان .

شيد جامع فسوق فمبان أخرى . وفي سنة ١٨٣٠ جعلها خورشيد باشا،  
الحاكم العام للسودان (١٨٢٦ - ١٨٣٩) عاصمة البلاد الرسمية ، وأقام  
فيها قصرا للحكومة ومباني عمومية وحوضين على النيل الأبيض والنيل  
الأزرق وحدائق . ولما زار محمد علي الخرطوم ، سنة ١٨٣٨ ، كان يوجد  
بالخرطوم ثكنات عسكرية ، ومستشفى ، وحوالي ٤٠٠ أو ٥٠٠ بيت .  
وقد كان خورشيد باشا أول حاكم حث الأهالي على ترك عششهم  
المصنوعة من سيقان النبات وجلود البقر وبناء مساكن بالطوب الأحمر .  
على أن معظم هذه المساكن كانت دائما مهددة بالانهيار عند ارتفاع  
النيل من تهطل الأمطار وقد مات الدكتور توسكانيلى ؛ بالخرطوم ،  
سنة ١٨٤١ ، تحت أنقاض بيته اذ جرفه فيضان استثنائي .

ويقول الدكتور أبيت باشا أن منازل أكثر متانة ارتفعت رويدا  
رويدا هنا وهناك ، وكانت مباني الحاكم والمديرية وبعض منازل الموظفين  
والتجار بالآجر ( الطوب المطبوخ ) فكانت لها روعة وسط المساكن  
المحيطة بها . ثم بنيت ترسانة ، وثكنة ، ومخزن ذخيرة ، وجامعان ودار  
للمبشرين وبدىء في غرس شجر التين والبرتقال والليمون والموز  
والنخيل في الجنات ، وأخذت حدائق الحضارة تنتشر في وقت معا حول  
أجل المباني وأحقر الأكواخ التي كان يقطنها جنود الحامية . «

وكان بران روليه ، في سنة ١٨٥٦ ، يقدر عدد سكان الخرطوم من  
٤٠ الى ٤٥ ألفا ، وقدرها أبيت ، في سنة ١٨٨٢ ، من ٥٠ الى ٥٥ ألفا .

والواقع أن الخرطوم قد أصبحت منذ عهد محمد علي ، على حد قول  
المؤرخ اميل بورجوا ، « رأس جسر المدنية في أفريقيا » .  
وقد نشأت كسلا بجانب القرية القديمة في هذه الناحية .

وكان يقطن القرية قبيلة الحلاتقة التي تدعى أنها هاجرت من سواحل  
بلاد العرب الجنوبية منذ ستة قرون ، وقد كان وصول الأسرة المرغنية

في سنة ١٨٤٠ سببا في حدوث انقلاب في أحوال البلاد لأن الجنود المصرية ، في هذه السنة عينها ، قد تملكت منطقة كسلا وأخضعت قبائل الهدندوة التي لاتهدأ .

وقد ساد الأمن والنظام في ربوع السودان الشرقي كله مما أدهش صمويل بيكر : « ان ضم السودان واخضاع القبائل العربية الكثيرة لنفوذ مصر كانا الخطوة الأولى الضرورية لاصلاح شؤون هذا البلد ، وعلى الرغم من أن المصريين سادة قساة لا يعنيه أن يكفلوا بالرفاهية المقبلة للشعوب المغلوبة ( كذا ) لا يجب أن ننسى أن جميع القبائل ، قبل الفتح ، كانت في احتراب مستمر . ولم تكن هناك حكومة ولا قانون ، فكانت البلاد من أقصاها الى أقصاها مغلقة في وجوه الأوربيين (١) لايجروء أحد منهم على دخولها واليوم يتجول السائح في أرجاء مصر العليا ( السودان ) آمنا مطمئنا كما يتجول المتنزه بجنات ( هايد بارك ) في لندرة . وفي وقت زيارتي لكسلا ، سنة ١٨٦١ ، كانت القبائل العربية متباينة يحكمها رؤساؤها أو مشايخها الذين كانوا مسؤولين أمام السلطات المصرية عن جباية الضرائب المفروضة على رهطهم . ومنذ ذلك العهد وضعت القبائل كلها بجميع أسائها وضروبها تحت سلطة الشيخ الكبير أحمد أبو سن .

« وقد خلقت يد الظلم الحديدية تطورا يثير العجب عند العرب فان نظام الحكم الذي أوجده المصريون قد عجزهم وجعلهم أذلة (٢) » . وكانت زراعة القطن في كسلا زاهية بين سنتي ١٨٤٠ و ١٨٧٤ . كتب فليمنج ، سنة ١٩٢٢ يقول « بعد مضي ثلاثين عاما على احتلال كسلا جازت الزراعة مرحلة التجارب وقرر أحمد باشا ممتاز الذي كان

(١) بلغ تعداد الأوربيين في سنة ١٨٨٢ في السودان من ١٠ الى ١٥ ألف نسمة .

(٢) S. Baker, The Nile Tributaries of Abyssinia (٢)

أدخل الصناعة القطنية في طوكر ادخال الحلج « الميكانيكى » في كسلا .  
ولا تزال زراعة القطن في السودان الشرقى ، حتى اليوم ، تسمى  
بـ « ممتاز » .

« ولغاية العهد الأخير كان سكان كسلا يزرعون هذه الشجرة  
الغريبة التي كانت لا تعرف أثناء نموها باسم « القطن » ولكن باسم  
« ممتاز » . ولا يزال الزارع على ضفاف الرهد يزرع « الممتاز » وينسج  
منه دمورا جيد النوع .

« وهو الذى أدخل مصنعا للنسيج في كسلا وبني معملا لحلج  
القطن . وقد جلب الآلات من مصوع عبر الجبال ، وكان مشروعه قد  
أشرف على التمام في سنة ١٨٧٤ .

« فلما سقطت كسلا في يد الدراويش سنة ١٨٨٥ لم تلبث هذه  
الآلات التجارية السلمية التي كلف نقلها فوق الجبال مصاعب ومشاق  
لأحد لها أن أصبحت حديدا ضربوه وحولوه الى آلات حرب . (١) »  
وفي تقريره الى ماليت ، المؤرخ ٢٣ يولية سنة ١٨٨٣ ، تكلم ستيوارت  
عن زيارته لكسلا ومعمل القطن الذى بلغت تكاليفه من ٢٠ الى ٣٠,٠٠٠  
من الجنيهات ثم قال : « لقد كان المعمل تاما فى كل ناحية منه ذا محركات  
قوة ١٠٠ حصان و ٢١ آلة حلج (٢) » .

وقد احتل المصريون دارفور سنة ١٨٧٤ وشرعوا منذ توطيد  
اجتلاهم فى أوائل سنة ١٨٧٥ فى تنظيم ادارة حكومية فى البلاد واصلاح  
شؤونها .

كانت مدينة الفاشر عند دخول المصريين مجموعة توكول أو عشش  
مبنية بغير نظام حول قصر الأمير على شاطئ البركة التى تتوسط المدينة ،  
وكانت الحرائق فى كل عام نجتها . وكانت البركة فى كل عام تمتلئ

(١) Sudan Notes and Records, vol V, No. 2, 1922

(٢) سجلات وزارة الخارجية الانجليزية . رقم ٧٨ . مجلد ٣٥٥٦ .

بالماء الذى يفيض من واد فى غرب المدينة وكان الأمير عبد الرحمن بنى سدا لتحويل الماء حتى يمكن تموين السكان به فى الحسة الأشهر التى تجف فيها البركة وكان يكفى فحر آبار صغيرة فى قاعها لينبع الماء بغزارة .

وسرعان ما شرع ( اسماعيل باشا أيوب ) فى بناء سور متين حول مقر رئاسة الجيش ثم ابنتى لنفسه شققا مؤلفة من غرف نوم بحمامات الخ واقتدى به الضباط فابتنوا بيوتا متينة ذات نوافذ وأبواب من الخشب . وقامت وراء هذه البيوت مساكن للجنود (قشلاقات) مبنية بالطوب الأخضر ولكن بطريقة محكمة . ثم بنى ديوان المديرية بطريقة هندسية فخمة . وأخذت المدينة رويدا رويدا تنشأ . عندئذ صدر أمر من السلطات المصرية بتحريم بناء عشش من القش مستقبلا . ووضع تصميم عام للمدينة تقرر بمقتضاه أن تلتقى الشوارع الجديدة فى زاوية قائمة وأن لا يقل اتساعها عن عشرين قدما . وقد اقتدى التجار فى الحال بالحكومة وأخذوا فى بناء بيوت جميلة على خط مستقيم بحذاء السوق وشرع محمد بك خير من أهالى الفاشر فى بناء صف من المنازل التجارية بالحجر بدلا من القش ثم أنشأ نجار آخرون من الأغنياء فى بناء صف آخر من العمارات مواز للأول وقد تركوا بينهما فضاء حرا خصص للمحصول الذى يجلبه الفلاحون من حقولهم . وقد وجهت العناية الى زراعة الخضر وكانت جميع فصائل الجنود تزرع الخضر على حافة البركة وتقيم الأسوار حول حدائقها وكان الجنود قبل حلول فصل الأمطار يزرعون الدخن حول المدينة وكان لكل كتيبة مساحة معينة من الأرض لهذه الزراعة . وبمجرد ابتداء مياه البركة فى النقاد يزرعون القمح فى قاع البحيرة . وجملة القول بدأت الفاشر ، تحت تأثير المدينة المصرية ، تبدو فى شكل مدينة جديدة مبنية كلها بالطوب الأحمر (1) .

(1) هذا ملخص مذكرات خطية مأخوذة من تقرير الكولونيل بيردى Purdy وهى موجودة بالجمعية الجغرافية بالقاهرة . ( انظر كتاب دوان تاريخ عصر اسماعيل . الجزء الأول من الكتاب الثالث ص ٤٧٠ - ٤٧٤ ) .

وكل ما عيب على الادارة المصرية أن بعض الحكام كانوا من المرتشين وان الضرائب كانت مرهقة في جبايتها وتوزيعها ولا شك أنه لا توجد ادارة « بشرية » منزهة عن الأخطاء . وحسب الحكومة المصرية أنها كانت دائما تعمل على اصلاح كل مختل وانها لم تتردد في القاء ممتاز باشا في السجن تحت التحقيق مع أنه كان من كبار الحكام المصلحين .

وكثيرا ما ذكر الانجليز الباشبوزق وقسوتهم في جباية الضرائب ويحسن بنا أن نذكر بهذه المناسبة ما كتبه غردون من الخرطوم بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٨ الى ريفرس ولسن على أثر اطلاعه على تقرير لجنة التحقيق التمهيدى الخاص بالحالة المالية في مصر .

« . . يسرنى أن ألاحظ أن الاختلال الذى تتكلم عنه لم يوجد قط في السودان وان المساوىء القليلة الموجودة قد محوتها كهرض الضرائب على النخل قبل أن يحمل الثمر أو على الأرض التى ابتلعتها الرمال أو جرفها النهر الخ . أما فيما يتعلق بجباية الضرائب فمما لا ريب فيه أن الأهالى دائما هم الفائزون لأنهم قادرون دائما في هذه البلاد الواسعة على الفرار من الجباة . وقد زاد متأخر الضرائب وتعاضم . ولا فائدة من تهوين الأمر . فالسكان لا يدفعون الا اذا قسرتهم على ذلك قسرا . وقد استعملت الوسائل اللينة فلم تجد نفعا (٢) . . »

هذا من ناحية السكان . أما من ناحية الحكومة فاننا نكتفى هنا بنشر الكتاب الآتى (٣) المرسل من الجناب العالى الى حكمدار السودان بتاريخ ٦ رجب سنة ٨١ ( نوفمبر ١٨٦٤ ) :

« ان أحمد أغا من بلوكات المحافظين ( بدتقلة ) سابقا قد قدم الى ديوان معاونتى عريضة مفادها أنه فى سنة ٧٢ قد أنشأ ساقية بالغاية

(١) Rivers Wilson, Chapters From My Official Life, pp. 195-197

(٢) دفتر ٥٢٩ معية تركى مكاتبة رقم ٤ نمرة ١٩٧ ( سجلات عابدين )

والتلؤل الواقعة خارج زمام مديرية دنقلة وأصلح فعلا قسما من تلك التلؤل وغرس فيها نخيلا وأشجارا من الليمون والسنط وانه يريد انشاء حديقة وسبيل بها . وبما أنه قد فرض مال أميرى على تلك الساقية كما فرض مبلغ ٨٨,٥ قرش سنويا على النخيل قبل طرحها الثار وذلك فى الاحصاء الذى عمل سنة ٧٨ . وبما أنه لم يسبق فرض أموال أميرية على بعض الحدائق الموجودة فى المديرية قديما وأن السواقى التى فرض عليها الأموال الأميرية واقعة على البحر يلتبس رفع المال عن الساقية والنخيل المذكورة فعليكم باعفائه من الأموال المفروضة على الأشجار التى غرسها والسواقى التى حفرها . وانه لمن البديهي فى حالة اعفاء الحدائق الموجودة بالأراضى السودانية من الأموال سيرغب حينئذ كل شخص فى غرس تلك الأشجار وسيكون سببا فى ازدياد تلك الحدائق يوما فيوما وعمران الأقاليم السودانية والاكثار من اصلاحها ومدنيتها ، وهذه زبدة أفكارى فى ذلك » .

كل ذلك يدل ، على أنه رغما من الأخطاء التى لامناص منها ، خصوصا فى عصر التأسيس الأول ، وهو أخطر عصور الانتقال ، كانت الروح المحركة للإدارة المصرية فى جميع أرجاء الوادى وملحقاته روح اصلاح وتعمير ، وهى أبعد ماتكون من الروح الاستعمارية وأساليبها . ولعل من أهم خصائص الإدارة المصرية — التى تعجز أية إدارة أخرى أن تشاركها فيها — العمل على ترقية اللغة العربية والثقافة العربية والدين والتهوض بالجماعات الاسلامية المتأخرة من هذه السبيل الروحانية الكبرى . وها نحن أولاء لنضرب مثلا واحدا :

أرسلت محافظة بربرة الى المعية السنية فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٣ ( ٣٠ مايو ١٨٧٦ ) الكتاب الآتى (١) :

(١) دفتر نمرة ٣٧١٤ ( سجلات عابدين ) .

« بمناسبة تعيين الشيخ محمد بيومى قاضيا فى بربرة واقترح ارجاعه وتعيين قاض من أهل البلاد لمعرفة أحوالها . . . يرى رضوان باشا أفضلية بقاءه لجهل قضاة البلاد بالسنة والشريعة ويقول : « ان عقال القبائل والسومال قد تحولت أحوالهم من الأمور المخالفة لسنة نبينا من نحو عقد الأنكحة والطلاق وتهذيب الأخلاق وتأدية الصلوات الخمس ورفع المواد غير اللائقة بالشعائر الدينية . . »

« حاشية - خصوصا وأن السومال ما كانوا يعرفون كيفية تقسيم الموارث من سنوات عديدة وكل من توفى عن ذرية أو زوجة حرموا الجميع من حقوقهم الارثية وجعلوا الميراث للعم وابن العم ونحوه من أقارب المتوفى ، ولكن مع انتشار الشريعة والشعائر الدينية بهذه الديار صار تقسيم الموارث حسب الجارى شرعا » .

والسومال قبائل متوحشة مسلمة ولو أن الحكم المصرى دام قليلا لظهرت نتائجها كلها من الناحية الدينية الاجتماعية ولتهذبت طباع القوم وحسب مصر أنها نشرت السلم بين قبائل كان شغلها الشاغل الاحتراب والتنازع والغدر وبدأت تحثهم على الاقلاع عن العادات الهمجية القديمة بأرشادهم الى حقائق الدين وتعاليمه الصحيحة . وقد قسمت بلاد السومال بعد اخلائها بين الفرنسيين والانجليز والاطليان والأجباش فرجعت الى الهمجية الأولى .

من ذلك تفهم حقيقة ما كتبه الرحالة الألماني « هلدبراند » فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ بعد عودة حملة نهر الجب الى الدكتور شفانيفورت رئيس الجمعية الجغرافية المصرية « يلوح لى أن مصر لن توفق الى بسط نفوذها فى أفريقيا الشرقية وهذا أمر يجرى له اذ لا توجد أمة أصلح ، فى اعتقادى ، من مصر لرفع مستوى المدنية فى أفريقيا » .

وقد رفعت مصر فعلا مستوى المدنية بين الجالا الوثنيين فى هرر

وشجعهم على زراعة الأرض وفلاحتها ورفعت مستوى المدنية بين زنوج السودان الجنوبي وخط الاستواء مما بيناه وسنينه ، وقد شاءت السياسة العاتية التي تسلطت على أفريقيا تبديد معالم هذه المدنية لتحل محلها مدنية أجنبية لا تعيش الا من طريق الاستغلال المادى وقتل الروح والحيوية الكامنة فى نفوس الشعوب واعاقه كل تقدم .